ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

عامان على إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

"ما الذي تحقق؟؟"

إعداد: على محمد

تحرير: شريف عبد الحميد

إشراف ومراجعة: أيمن عقيل

عامان على إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

" ما الذي تحقق؟؟ "

إعداد: على محمد

تحرير: شريف عبد الحميد

إشراف ومراجعة: أيمن عقيل

صادر عن: مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان

سبتمبر 2023

148 شارع مصر حلوان الزراعي- المطبعة - حدائق المعادي، القاهرة، جمهورية مصر العربية

380 أبراج جوهرة المعادي – كورنيش المعادي- القاهرة، جمهورية مصر العربية

www.maatpeace.org

info@maatpeace.org

حقوق الطبع والنشر، 2023 محفوظة مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

ولا يجوز نسخ أي جزء من هذا التقرير أو نقلة بأي صورة أو بأي وسيلة من الوسائل سواء إليكترونية أو من خلال طرق التسجيل الضوئي دون إذن مسبق أو الإشارة إلى هذا المصدر.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
توطئة	3
المقدمة	6
المنهجية	9
مسارات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان	10
1. مسار التطوير التشريعي	12
2. مسار التطوير المؤسسي	19
3. مسار التثقيف وبناء القدرات	44
التحديات التي تواجه الإستراتيجية في عامها الثاني	52
1. غياب خطة عمل تنفيذية	52
2. غياب مفهوم التثقيف القاعدي	53
3. أزمة الديون وأثرها على نتائج الإستراتيجية	53
4. التحديات الأقتصادية	54
5. المنظمات التي لم توفق أوضاعها	54
6. عدم حداثة الإحصائيات الرسمية	55
7. عدم إلمام بعض موظفي الدولة بالوسائل التكنولوجية الحديثة	55
8. استمرار تباطؤ بعض الوزرات في إنشاء وحدات حقوق الإنسان	56
9. الحاجة لتحديث وثيقة الإستراتيجية	56
دور المجتمع المدني في متابعة الإستراتيجية	56
التوصيات	61

توطئة

إننا في عالم متغير وتراكم معرفي يتعاظم يومًا بعد الأخر، وذلك بفعل تسارع الإعتماد على التكنولوجيا وتبني مبادئ الحوكمة وانتشار التقنيات الحديثة ما يجعل العناية بحقوق الإنسان ليست رفاهية أو ترفًا بل ضرورة يتوخي الإلمام بها من قبل جميع مؤسسات الدولة المصرية. وأستطيع أن أجزم إن الفوائد المجنية من احترام حقوق الإنسان وتعزيز الثقة بين أفراد المجتمع أهم من التباطؤ في معالجة التحديات الماثلة أمام ضمان هذه الحقوق. ويعكس ربط خطة التنمية الاقتصادية والأجتماعية للعام 2022- 2033 بالإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان الرؤية الواضحة لدي الدولة المصرية لتحقيق النتائج المستهدفة من الإستراتيجية في محاورها الأربعة. كما يمثل ما تعكف عليه وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية من العمل على إصدار دليل للإنفاق يُراعي البُعد المتعلق بحقوق الإنسان وتضمين معايير حقوق الإنسان ضمن مُقترح المشروعات التي تتقدم بها جهات التنفيذ، خطوة غاية الأهمية تجعل حقوق الإنسان بمثابة أولوية لدي متخذي القرار في الدولة.

نحن نري إن الحكم علي الإستراتيجية في عامها الثاني بعبارات مُطلقة كالقول بإن "الوثيقة ليست ذات قيمة" أو على النقيض إنها "وثيقة تعالج جميع الشواغل والتحديات في اوقات قياسية"، هي أحكام قاصرة، يتبع أصحابها منطق يحصر الحياة في لونين فقط أما أبيض أو أسود، لكني لا يزال لدي قناعة إن الإستراتيجية مثلت بعد عامين من إطلاقها جانبًا يبعث على الأمل في تحسين أوضاع حقوق الإنسان ومعالجة التحديات التي تعترض تحقيق النتائج المستهدفة الواردة فيها. ليس هذا فحسب لإن تحقيق هذه النتائج لن يكون أثره داخليًا فقط لكنه سيكون إعمالًا لمجموعة من التوصيات التي قبلتها مصر في إطار الإستعراض الدوري الشامل وكذا التوصيات المقدمة من هيئات المعاهدات في الأمم المتحدة.

ولا يبدو إن ثمة انفصال بين التدابير التي تقوم بها الجهات المنوط بها تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وبين المسار التي انتهجته مصر منذ سنوات في تعزيز علاقتها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، حتى مجموعات العمل التي قيل في السابق إنها تهتم

بقضايا حساسة مثل الإختفاء القسري استقبلتها المؤسسات الحكومية المصرية كاللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنســـان بحضـــور ممثلين عن وزارت الداخلية والعدل في مايو 2023 وفتحت نقاشًـــا معها. إنني أوكد مرة أخري على الحوار لا الصـــدام فيما يخص جميع حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. باعتبار إن هذه الحقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة مثلمًا نصـــت ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنســـان الذي نســـتعد للإحتفال بالذكري الخامســـة والســـبعين على خروجه للنور في 12 ديسمبر 2023.

فيما يخص العام الثاني للإســـتراتيجية فقد أطلعت علي الجهود والتدابير التي قامت بهًا الجهات المنوط بهًا تنفيذ الإســـتراتيجية، مثل الوصـــول للمراحل الحاســـمة في صـــياغة تعديلات قانونية تمس مســـار التطوير التشـــريعي في الإســـتراتيجية مثل التعديلات الورادة علي قانون الإجراءات الجنائية، بما تضـــمنه من وضـــع ضـــوابط لمبررات الحبس الإحتياطي واعتماد بدائل أكثر تطورًا لهذه القضـية التي شـكلت علي مدار الأعوام الأخيرة مسـار جدل ما دفع الأمانة الفنية للحوار الوطني تضـــع هذه القضـــية علي أجندتها في المرحلة الثانية للحوار الوطني، كما شـــكلت مســـودة قانون العمل الجديد حافزًا قد يمثل خطوة من بين خطوات عديدة مرجوة لضـــمان حقوق النســـاء في أماكن العمل والحد من أســـوأ أشـــكال عمالة الأطفال. كما أطلعت على التدابير التي قامت بها الجهات المعنية بتنفيذ النتائج المستهدفة وفقا لمسار التطوير المؤسسي لاسيما إغلاق 27 سجنًا من إجمالي 43 سجنًا كانوًا قائمين في مصر، وفقا لبيانات رسمية ونقل نزلاء تلك السجون إلي مراكز الإصلاح والتأهيل، كما ثمة ترحيب بقرب انتهاء التحقيق مع جميع منظمات المجتمع المدني في القضـــية رقم 173 لعام 2011 والذي لم يتبقي سـوي 10 منظمات لم تنتهي التحقيقات معهم بعد وفقا لوزارة العدل. واسـتمرت الجهود أيضـا فيما يخص مسـار بناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسـان لكن تظل التحديات قائمة نحو التنفيذ الأمثل للإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لاسيما

استمرار غياب خطة عمل تنفيذية تحُدد أدوار جميع المؤسسات وتضبط الإيقاع الزمني لتنفيذ النتائج التي استهدفتها الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

يُصادف يوم 11 سبتمبر 2023 إنطلاق الدورة 54 لمجلس حقوق الإنسان أحد الآليات غير التعاقدية لحقوق الإنسان والذي دأبت مصر على المشاركة البناءة فيه وحازت على عضويته مرتين من قبل، ومنذ إصدار وثيقة الإستراتيجية كانت موضع ذكر في مجلس حقوق الإنسان سواء في الحوارت التفاعلية مع الإجراءات الخاصة أو حتى في المناقشات العامة وهو لا خير دليل علي المكانة التي تحظي بها.

كما إن الإستراتيجية ذاتها بجانب العملية التشاورية التي سبقت إنشاءها هي نتاج رسائل المتابعة التي توجه المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى الدول التي تستعرض سجلها في مجال حقوق الإنسان كل أربعة سنوات ونصف، وهي الرسائل التي نصت منذ عام 2017 من بين جملة أمور اخري على ضرورة وضع خطط عمل وطنية لحقوق الإنسان ليس فقط لكن وتنفيذها بشكل أفضل.

يقول الفيلسوف جان بول سارتر جملته المشهورة " اذا أردت السلام عليك أن تستعد للحرب " ونحن نقول إن الارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان يلزمه الاستعداد لأي تحديات يمكن أن تطرأ عند معالجة هذه الأوضاع. ومن هُنا أدون ملاحظاتي بشكل شخصي بعد عامين من الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، لازالنا بحاجة إلي مؤسسات تتسم بالكفاءة والحوكمة تعمل للصالح العام ، إن التطبيق العملي للنتائج المستهدفة من الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان هو الحل ، إذا تحقق ذلك فإنه يمكن القول إن الآمال المرجوة من الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ستكون حقائق فعلية في الواقع وتساهم في الإرتقاء بأوضاع حقوق الإنسان في مصر.

أيمن عقيل

سبتمبر 2023

تمهيد

إن متابعة تنفيذ نتائج الإستراتيجيات الوطنية لحقوق الإنسان هي الضمانة الأساسية لقياس تحقيق النتائج المستهدفة منهًا والعمل علي تسريع وتيرة تنفيذها وبعد عامين من الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان الذي أطلقها رئيس الجمهورية في 11 سبتمبر 2021، اتخذت الجهات المنوط بها تنفيذ النتائج المستهدفة من الإستراتيجية تدابير وإجراءات لا يمكن أن تغفلها العين علي المستوي التشريعي وفي السياسات العامة بجانب الإجراءات التنفيذية التي لاقت تطبيقًا عمليًا، ولإن حقوق الإنسان لم تعد تمثل ترفًا تلقت أمانة الحوار الوطني الذي انطلق في مايو 2023 طيف واسع من المقترحات تتعلق في أصلها بالحريات العامة وحقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والأجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية.

وقد جري النص صراحة في مخرجات المرحلة الأولي للحوار الوطني التي خرجت للنور في أغسطس 2023 على أهمية دعم قضايا حقوق الإنسان باعتبارهًا نتيجة يستدعي إعمالها من جميع مؤسسات الدولة، وجدير بالذكر إن هذه المخرجات جري رفعها إلي رئيس الجمهورية والذي رحب بها ووعد باتخاذ ما يلزم لتطبيق ما يمُكن منها. وقد تزامنت المحاولات الرامية إلى تطبيق نتائج الإستراتيجية تفعيل لجنة العفو الرئاسي والذي وصل عدد المفرج عنهم في إطارها حتى يوليو 2023 أكثر من 1500 بعضهم كان قد صدر بحقه أحكامًا قضائية.

إن الرواج الذي صاحب العام الثاني علي إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وتفعيل لجنة العفو الرئاسي وإطلاق الحوار الوطني مثل بلا شك دفعة واضحة لمعالجة التحديات التي تعترض حقوق الإنسان في مصر، ونفض الغبار عن بعض القضايا التي كانت في السابق تشكل صندوقًا لا يمكن معرفة ما بداخله، ويلاحظ للمهتمين الإنخراط والمشاركة والبناء لمصر مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، مثل مجلس حقوق الإنسان التي تنطلق دورته الرابعة والخمسين في 11 سبتمبر اي في الذكري الثانية لإطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وكذا هيئات المعاهدات بالأمم المتحدة حيث استعرضت في العام الجاري ملف حقوق الإنسان المدنية والسياسية بعد أكثر من عقد علي أخر استعراض لهًا وفتحت نقاشًا مع أعضاء اللجنة وسبق ذلك تقديم تقريرها الوطني. كما لا تزال مصر تنظر بأهمية خاصة لآلية الإستعراض الدوري الشامل وفي 4 مارس 2023 قام مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان والمسائل الأجتماعية والإنسانية الدولية ورئيس

الامانة الفنية للجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان بتسليم تقرير نصف المدة الطوعي لآلية الاستعراض الدوري الشامل وأشار خلال هذا التقرير إلى الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في ردوده على عدد من التوصيات وهو ما يؤكد المكانة التي تحظي بهًا الإستراتيجية في الإطار المؤسسي المصري في الوقت الحالي.

مع ذلك لا تزال الإستراتيجية الوطنية تفتقر لبوصلة تحدد مسؤولية كل جهة في تنفيذ النتائج المنوطة بهًا. ولا تزال بعض الجهات الحكومية تغض الطرف عن المسؤوليات الواجبة عليهًا في إطار تنفيذ نتائج الإستراتيجيات الوطنية لا سميا فيما يخص ضعف برامج بناء القدرات في الجهاز الإداري وتجاهل إنشاء وحدات لحقوق الإنسان في بعض الوزرات رغم المطالب البرلمانية. وتكاسل بعض الوزارات على المضي قدمًا في الاستثمار في نتائج الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان للارتقاء بأوضاع حقوق الإنسان ومعالجة التحديات التي تعترضها. ورغم إنه بعد ايام قليلة من إصدار وثيقة الإستراتيجية قد أعلن رئيس الوزراء تشكيل مجموعة عمل تنفيذية مصغرة للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان مع ذلك فإن أعضاء هذه المجموعة أو المؤسسات المنضوية في إطارها وطبيعة عمل هذه المجموعة لم يُعلن عنها حتى الآن.

فيظل غياب خطة عمل تنفيذية بعد عامين من إطلاق الإستراتيجية هو التحدي الماثل أمام قياس التقدم المحرز في تحقيق نتائج هذه الاستراتيجية، وتحديد الجهات التي من المفترض أن تعمل على تنفيذها في إطار زمني محدد، لكن وبعد مرور عامين على إطلاق الاستراتيجية، لا يوجد خطة عمل تنفيذية. ويُعد ذلك انتقاد رئيسي للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وتحديًا رئيسًا في تفعيل نتائجها.

وقد انيط بالاستراتيجية المضي قدًمًا في تحقيق 226 نتيجة مستهدفة في المحاور الأربعة للاستراتيجية، وهم المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ المحور الثاني الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ المحور الثالث الخاص بحقوق الإنسان للمرأة والطفل والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة؛ والمحور الرابع الخاص بالتثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. علي أن يتحقق ذلك من خلال الإنخراط في ثلاث مسارات تنفيذية وهم؛ مسار التطوير التشريعي؛ والمسار الخاص بالتطوير المؤسسي؛ والمسار الخاص بالتثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

وقد حاولت الاستراتيجية معالجة التحديات التي تضمنها كل محور على حدة بإبانة نقاط القوة والفرص المتاحة، للبناء عليها والتحديات الماثلة أمام هذه الفرص، وصولًا إلي نتائج مستهدفة يُمكن تحقيقها خلال الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية، وقد وصلت هذه النتائج المستهدفة (226 نتيجة)، اشتمل المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منها فقط على 71 نتيجة مستهدفة، كأكبر المحاور التي انطوت علي نتائج في الإستراتيجية ما يمكن أن يعطي نظرة لطبيعة الحقوق التي تتطلب أولوية. وقد شكل الإفراج عن المحبوسين احتياطيًا وبعض من الصادر بحقهم أحكامًا قضائيًا في العام الثاني للإستراتيجية، وكذا انتهاء التحقيق مع جميع منظمات المجتمع المدني بإستثناء عشر منظمات في القضية المعروفة بقضية التمويل الأجنبي؛ وكذًا القرب من اعتماد قوانين ذات صلة بالحقوق المدنية والسياسية كالتعديلات علي قوانين الإجراءات الجنائية التي تتضمن وضع ضوابط لممارسة الحبس الإحتياطي وإضافة بدائل أكثر تطورًا له، شكلت جميع الإجراءات السابقة كمن يلقي حجرًا في مياه راكدًا، مع ذلك ظلت الجهات المنوط بها تنفيذ الإستراتيجية في حاجة إلي اتباع فقه الأولويات لاسيما المطالب التي يدعمها المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجتمع المدني مثل مناقشة قانون حرية تداول المعلومات وحماية الشهود والمبلغين ورغم إنها نتائج مستهدفة في الإستراتيجية إلا إنها قبل ذلك تمثل حقًا دستوريًا ورد بوضوح في الدستور المصري المعدل لعام 2019. في سياق متصل وبحسب بيانات منسوبة لوزارة التضامن الإجتماعي فهي تعمل في الوقت الحالي على إنشاء أكاديمية المنظمات غير الحكومية لتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية لمنظمات المجتمع المدني بما في ذلك منظمات حقوق الإنسان ومع ذلك لم تنشأ هذه الأكاديمية حتى كتابة هذا التقرير.

وقد وزعت الاستراتيجية تحقيق النتائج المستهدفة منها على خمس سنوات وهو الإطار الزمني للمرحلة الأولي من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، لكنها لم تضع خطة عمل تنفيذية لتحقيق هذه النتائج، وتحديد المسؤوليات التي تقع على عاتق كل جهة منوط بها تنفيذ هذه النتائج. وقد لاحظت مؤسسة ماعت تقدمًا في العام الثاني للإستراتيجية في مسار تحقيق النتائج المستهدفَة التي تتطلب مسارًا تشريعيًا مقارنة بمشاريع القوانين التي أحيلت للنقاش في العام الأول، مع ذلك ظلت بعض مشاريع القوانين التي طالب بها المجلس القومي لحقوق الإنسام والمجتمع المدني وبعض أصحاب المصلحة الأخرين مُهملة ومن بين هذه

المشاريع، مشروع قانون خاص بحرية تداول المعلومات والإحصاءات والبيانات الرسمية وكذا القانون الشامل الخاص بالقضاء على العنف ضد المرأة.

ومنذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، قامت مؤسسة ماعت بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية عن كثب في إطار دورها كمنظمة مجتمع مدني لاسيما توثيق الجهود الرامية إلى تحقيق الرؤية التي بنُيت عليها الاستراتيجية من خلال متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقييم التدابير الرامية نحو تحقيق النتائج المستهدفة. حتى في ظل غياب خطة عمل تنفيذية وهو التحدي الأهم في احراز تقدم فيما يخص النتائج المستهدفة من الاستراتيجية. وذلك من أجل رصد وتوثيق التقدم المحرز في تطبيق نتائج الاستراتيجية والشواغل والتحديات التي تعترض تنفيذها. وكانت مؤسسة ماعت قد أصدرت تقريرًا بعد عام على إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في سبتمبر 2022 وها نحن نضع بين أيديكم الإصدار الثاني بعد مرور عامين على إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. وهو التقرير الذي يركز بشكل أساسي على قياس التقدم المحرز في تطبيق نتائج الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في العام الثاني لها وفقا للمسارات التنفيذية الثلاثة التي تستند عليها الاستراتيجية للنهوض بتعزيز وحماية حقوق الإنسان بجانب التحديات التي تعترض سُبل التنفيذ، مع توصياتنًا ورؤيتنًا التي تستند إلى الواقع دون أي حفاوة مبالغ فيهًا لا تستند إلى أدلة أو تقليلًا من أي جهود تقوم بها المؤسسات المعنية بتنفيذ نتائج الإستراتيجية.

المنهجية

اعتمد التقرير على مؤشر لقياس استجابة الدولة المصرية لتفعيل النتائج المستهدفة من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، من خلال حصر عدد النتائج المستهدفة في المحاور الأربعة التي تشكل هيكل الإستراتيجية، وهم 226 نتيجة مستهدفة، وهي النتائج المفترض تحقيقها خلال خمس سنوات أي بحلول سبتمبر 2026، وهو الإطار الزمني لتنفيذ الاستراتيجية في مرحلتها الأولي، وقد وزعت هذه النتائج المستهدفة على المؤشر، وفقا للمسارات التنفيذية الثلاثة في الاستراتيجية وهم: المسار التشريعي؛ مسار التطوير المؤسسي؛ مسار التثقيف وبناء القدرات. وقد منح المؤشر 10 نقاط لكل نتيجة مستهدفة تتحقق من خلال تدابير تشريعية ومؤسسية، تقوم بها الجهات المنوط بها تنفيذ الاستراتيجية. بينما منح المؤشر 5 نقاط لكل نتيجة مستهدفة، شرعت الجهات المنوط بها

تنفيذ الاستراتيجية في تدابير وخطوات إيجابية لإعمالها لكنها لم تكتمل ولا تبدو في طور الانتهاء حتى إصدار التقرير. بينما لم تُمنح أي نقطة للنتائج المستهدفة التي لم تشرع الجهات المنوط بها تنفيذ الاستراتيجية اتخاذ أي خطوات في ضوء المسارات الثلاثة المراد تحقيقها.

كما اعتمد التقرير على آلية لمتابعة التقدم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجية من خلال مسح القرارات والتدابير الصادرة في ضوء تنفيذ نتائج الاستراتيجية على موقع اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان في الفترة من 11 سبتمبر 2022 حتى سبتمبر 2023. والمواقع الخاصة بالجهات المنوط بها تنفيذ الاستراتيجية. إضافة إلى القرارات الصادرة عن الاجتماعات الأسبوعية لمجلس الوزراء منذ سبتمبر 2022. بجانب الاطلاع على أعداد الجريدة الرسمية. كما تظل الرؤية التحليلية الواردة في التقرير قائمة على جمع أدلة موثقة وبيانات وإحصائيات رسمية.

ولأغراض هذا التقرير فإن المقصود بعبارة المحور الأول هو المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمقصود بعبارة المحور الثاني هو المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمقصود بعبارة المحور الثالث هو المحور الخاص بحقوق الإنسان للمرأة والطفل والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن والمقصود بعبارة المحور الرابع هو المحور الخاص ببناء القدرات والثقيف في مجال حقوق الإنسان وهي المسميات الواردة في الإستراتيجية.

أولا: مسارات تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

اعتمدت الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لتحقيق نتائجهًا المرجوة علي ثلاث مسارات تنفيذية وهم: المسار التشريعي؛ مسار التطوير المؤسسي؛ مسار بناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان ولاحظت مؤسسة ماعت ثمة تفاوت في الجهود المبذولة خلال العام الثاني علي إطلاق الإستراتيجية، ووفقا لكل مسار من المسارات الثلاثة. فحتي مع الوفرة الواسعة من مشاريع القوانين التي أحالها مجلس الوزراء وبعض المجالس القومية مثل المجلس القومي للمرأة إلي مجلس النواب إلا إن المجلس لم يُقر سوي قانونًا يخدم جزئيًا تحقيق نتيجة مستهدفة في المحور الثاني الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهو القانون الخاص بإنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية، ومع أقررنًا بإن التشريع في حد ذاته لن يحقق النتيجة المستهدفة وإن التطبيق هو أساس نفاذ هذه التشريعات إلا إن إقرار التشريع يمثل خطوة في المسار الصحيح نحو تطبيق النتائج المستهدفة التي تمر عبر مسار التطوير التشريعي، وقد حازت الجهة

المنوط بها تنفيذ النتائج التي تمر عبر مسار التطوير التشريعي 50 نقطة علي المؤشر الذي اعتمدته مؤسسة ماعت لقياس التقدم في تحقيق نتائج الإستراتيجية وذلك في العام الثاني علي الإستراتيجية مقارنة بنحو 25 في العام الأول.

كما ظلت النتائج التي تستدعي بناءً وتطويرًا مؤسسيًا هي الأكثر إعمالًا في العام الثاني علي إطلاق الإستراتيجية وهو ما تؤكده التدابير التي وثقتها مؤسسة ماعت خلال الفترة التي يغيطيها التقرير. لكن واجه هذا المسار تحديات ماثلة أيضًا سنشرحها في الجزء المخصص لهًا تؤخرً من تطبيق مجموعة من النتائج المستهدفة من الإستراتيجية. مع ذلك حازت الجهات المنوط بهًا تنفيذ النتائج التي تمر عبر مسار التطوير المؤسسي 345 نقطة في العام الثاني للإستراتيجية مقارنة بنحو 310 نقطة حققتها هذه الجهات في العام الأول.

وفيما يخص مسار بناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان لا شك إن البرامج التدريبة وخطط نشر ثقافة حقوق الإنسان التي نفذتهًا بعض الجهات المعنية بتنفيذ النتائج المستهدفة من الإستراتيجية مثل وزارة التضامن الإجتماعي والتخطيط والتنمية الإقتصادية ووزارة الداخلية وذلك بالتعاون مع أصحاب المصلحة الأخرين مثل اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان والمجلس القومي لحقوق الإنسان. لا شك إن هذه البرامج ساهمت جزئيًا في رفع قدرات بعض الموظفين العمومين ووعت بعض الشباب لاسيما في الجامعات بالإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان إلا إنه ولنكون واقعيين يظل ضعف الوعي بثقافة حقوق الإنسان جليًا بعد عامين من إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، ويمكن أن يكون ذلك ما حاد برئيس الجمهورية خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلي دعوة عدد من الوزرات المعنية بالعمل علي تكثيف خطط نشر ثقافة حقوق الإنسان. يؤكد ذلك عدد النقاط الذي حازتها الجهات المنوط بها تحقيق النتائج التي تمر عبر مسار بناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان حيث حازت علي 30 نقطة فقط في العام الثاني علي إطلاق الإستراتيجية مقارنة بنحو 45 نقطة في العام الأول كأقل المسارات تحقيقًا للنقاط علي مؤشر قياس التقدم في تحقيق نتائج الإستراتيجية ويتضح في الجدول الأول أدناه إجمالي عدد النقاط التي حازتها الجهات المنوط بها تنفيذ نتائج الإستراتيجية وفقا للمسارات التنفيذية الثلاثة وقد وصل عدد النقاط التي حازتها هذه الجهات بعد عامين علي إطلاق الإستراتيجية 805 نقطة بواقع 425 نقطة في العام الثاني علي الإستراتيجية ونحو 380 نقطة في

العـــام الأول مـــن إجمـــالي 2260 نقطـــة مفتـــرض أن تحققهـــا هـــذه الجهـــات بحلـــول سبتمبر 2026 وهو نهاية الإطار الزمني للمرحلة الأولي من الإستراتيجية.

الجدول الأول: النقاط المحرزة على مؤشر قياس تحقيق نتائج الإستراتيجية

النقاط المحرزة وفقا للمسارات الثلاثة للإستراتيجية	العام الأول	العام الثاني	المُراد تحقيقه بنهاية المرحلة الأولي
مسار التطوير التشريعي	25	50	330
مسار التطوير المؤسسي	310	345	1510
مسار بناء القدرات والتثقيف في حقوق الإنسان	45	30	420
إجمالي	380	425	2260

1. مسار التطوير التشريعي

اســتهدفت الاســتراتيجية الوطنيــة لحقــوق الإنســان إصــدار وتعــديل مــا يقتــرب مــن (33) تشـــريعًا يُخـــدم تحقيـــق النتـــائج المســـتهدفة فـــي المحـــاور الأربعـــة للإســـتراتيجية. وتوزعـــت هـــذه التشـــريعات التـــي اســـتهدفت الإســـتراتيجية إصـــدارها علـــى المحـــور الخـــاص بـــالحقوق المدنيـــة والسياســـية بواقـــع (19) تشـــريعًا، والمحـــور الثـــاني الخـــاص بـــالحقوق الاقتصـــادية والاجتماعيـــة بواقـــع (6) تشـــريعات، والمحـــور الثالـــث الخـــاص بحقوق المرأة والطفل والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن بواقع (8) تشريعات.

وفـي العـام الثـاني للإسـتراتيجية جـري مناقشـة ثمـاني مشـاريع قـوانين أو تعـديلات أو إضـافة مـواد لقـوانين قائمـة بالفعـل فـي ثـلاث محـاور مـن محـاور الإسـتراتيجية، مثـل مجلـس النـواب أو الجهـات المنـوط بهـا تقـديم المشـاريع فـي الـوزرات، وكـذا فـي الحـوار الـوطني. مقارنـة بنحـو أربـع مشـاريع قـوانين جـري إحـالتهم لمجلـس النـواب فـي العـام الأول للإسـتراتيجية. أنظـر الجـدول الثـاني أدنـاه الـذي يُبـين هـذه المشـاريع والمرحلـة التي وصل لها مشروع القانون والجهة المقدمة لهذا المشروع.

الجدول الثاني: مشاريع القوانين الذي نوقشت في العام الثاني للإستراتيجية

مشروع القانون	مرحلة التنفيذ	الجهة المقدمة للمشروع
تعديل قانون الإجراءات الجنائية - اضافة تشريع ينص على بدائل للحبس الإحتياطي - اضافة تعديل قانوني يمنح الطعن إلي المحاكمات في القضايا الجنائية - اضافة مواد تنص على ضوابط الحبس الإحتياطي	مرحلة الصياغة النهائية (بمجلس النواب)	مجلس الوزراء
مشروع قانون الطفل الجديد	المراحل الأولي للمناقشة وزارة التضامن الاجتماعي	وزارة التضامن
مشروع قانون لتقنين أوضاع العمالة المنزلية	المراحل الأولي للمناقشة وزارة العمل	وزارة العمل
مشروع قانون العمل الجديد	مرحلة الصياغة النهائية	مجلس الوزراء
تعديل قانون العقوبات " لتشديد عقوبة التحرش في اماكن العمل"	في المراحل النهائية	المجلس القومي للمرأة وموافقة مجلس الوزراء
اصدار تشريع يمنع الحبس الإحتياطي للطفل الذي تجاوز 15 عامًا	يجري مناقشته	وزارة التضامن الأجتماعي
مشروع قانون إنشاء مفوضية التمييز	جري مناقشتها وتضمنيه في مخرجات الحوار الوطني	لجنة حقوق الإنسان بالحوار الوطني
مشروع إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية	أعتمد بعد موافقة مجلس النواب وتوقيع رئيس الجمهورية	مجلس الوزراء

يُظهر الجدول السابق مناقشة سبع مشروعات قوانين، بعضها في مراحله النهائية مثل مشروع تعديلات قانون الإجراءات الجنائية بما يتضمنه من إضافة مواد تتعلق ببدائل للحبس الاحتياطي وهو ما قد يحقق النتيجة المستهدفة الثانية في البند الفرعي الثاني الخاص بالحرية الشخصية في المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولكن ذلك لن يتحقق إلا بعد اعتماد مشروع التعديلات. كما تتضمن هذه التعديلات مواد تشدد الضوابط الخاصة بممارسة الحبس الاحتياطي وهو يعد إعمالًا للنتيجة المستهدفة الأولي في ذات البند الفرعي الخاص بالحرية الشخصية. كما تضمن مشروع التعديلات مادة تنص على اضافة درجة الطعن إلى المحاكمات في الجنايات الصادرة من جميع أنواع المحاكم وهي مادة قد تُحقق حال جري الاتفاق على وجودها في النسخة النهائية للتعديلات، النتيجة التي استهدفتها الإستراتيجية في البند الفرعي الثالث الخاص بتعزيز إجراءات التقاضي والمحاكمة العادلة والتي تشير إلى ضرورة صدور قانون يتيح استئناف المحاكمات في الجنايات من جميع أنواع المحاكم. وتضمنت مشاريع القوانين الأخرى التي جري النقاش حولها في العام الثاني للإستراتيجية تمهيدًا لاعتمادها مشروع قانون العمل الجديد، والذي ينص على تعديلات حاسمة تضمن حقوق المرأة وبعض الفئات الأخرى مثل الأطفال. كما جري الموافقة من مجلس الوزراء على مادة تشدد عقوبات التحرش في أماكن العمل لتضاف إلى قانون العقوبات ولكن في انتظار الموافقة النهائية من مجلس النواب على مشروع القانون بإضافة هذه المادة لقانون العقوبات.

وتعلقت مشاريع القوانين الأخرى بمشروع قانون لتقنين أوضاع العمالة المنزلية يُناقش في إطار اللجنة القانونية لوزارة العمل تمهيدًا لعرضه على البرلمان. وكذا مشروع قانون مفوضية التمييز الذي جري التوافق بشأنه في الحوار الوطني وجري تضمينه في المخرجات النهائية للمرحلة الاولي من الحوار. والقانون الوحيد الذي جري اعتماده هو قانون إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية، والذي يحقق جزئيًا النتيجة المستهدفة الخامسة الخاصة بتطوير التشريعات المتعقلة بحماية الملكية الفكرية والواردة في البند الفرعي الثامن الخاص بالحقوق الثقافية في المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الإستراتيجية. ونوضح بإن عبارة جزئيًا تتعلق بإن تحقيق النتيجة المستهدفة السابقة لن يأتي

بإصدار قانون واحد، فعدد التشريعات التي تحتاج لإعادة التعديل أو الإقرار فيما يخص الملكية الفكرية لا يمكن حصرهًا في قانون واحد.

ترى مؤسسة ماعت إنه رغم إن مناقشة مشاريع القوانين السابقة يمثل تقدمًا مقارنة بالعام الأول للإستراتيجية نحو تنفيذ النتائج المستهدفة التي تتطلب مسارًا تشريعيًا إلا إن مجلس النواب من المفترض أن يسرع وتيرة مناقشة مشاريع القوانين التي تحقق نتائج مستهدفة في الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. لكن ما يبدو إن المجلس يمنح الأولوية للتشريعات الأخرى، يتجلى ذلك في موافقة مجلس النواب في الفترة التي يغطيها التقرير وبالأحرى خلال دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني في الفترة من أكتوبر 2022 حتي يوليو 2023 علي 188 مشروع قانون جري تقديمها من مجلس الوزراء ومن أعضاء المجلس ورغم إن هذه العدد من التشريعات يعطي انطباعًا علي الجهود التي قام بهًا البرلمان إلا إن ثمة بواعث قلق تتمثل في كون هذه المشاريع لم تتضمن إلا عدد محدود للغاية من المشاريع التي تضمنتها النتائج المستهدفة من الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

وقد أُرجأت بعض التشريعات التي استهدفتها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان إلي دور الانعقاد الرابع المقرر له في أكتوبر 2023 وكانت هناك فرصة سانحة لمجلس النواب لاعتماد أربعة قوانين تتعلق بالنتائج المستهدفة من الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان جري مناقشتهم منذ العام الأول للإستراتيجية، مع ذلك لم يجري الاتفاق علي صياغة جميع مواد هذه المشاريع قبل فض دور الانعقاد الثالث في 12 يوليو 2023، ومشاريع القوانين الأربعة، هم: قانون منع الزواج المبكر؛ وقانون حقوق المُسنين؛ وبعض التعديلًات في قانون العمل التي تضمن حق المرأة في القطاع الخاص في أجازه وضع أسوة بنظيرتها في القطاع العام والحكومي. بالإضافة إلى مشروع قانون تسوية المنازعات التجارية والمدنية الرامي إلى تسريع وتيرة البت في المنازعات بآليات بديلة لتخفيف الضغط على المحاكم.

وارتأي البعض إن عدم إصدار أي قوانين من شأنها أن تنجز نتائج مستهدفة فيما يخص مسار التطوير التشريعي في العام الثاني لإصدار الاستراتيجية يرجع لطبيعة القوانين التي تستهدفها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لاسيما التعديلات المطلوبة علي قانون العقوبات وقانون العمل الجديد وقانون الأحوال الشخصية والإجراءات الجنائية وهي مشاريع قوانين يرد فيها عدد هائل من النصوص تستدعي التريث قبل التوافق بشأنها ولم

يجري الاتفاق حولهًا حتي تاريخ كتابة هذا التقرير، بينما جادل البعض بإن الجهة المنوط بهًا تحقيق النتائج المســتهدفة عبر مســار التطوير التشــريعي لم تمنح أي أولوية للتعديلات التشريعية أو القوانين التي استهدفت الإستراتيجية إصدارهًا او تعديلها.

وقد حازت الجهات المنوط بهًا تنفيذ الإســتراتيجية (50) نقطة وفقا للمؤشــر الذي اعتمدته مؤسسة ماعت لقياس التقدم فيما يخص مسار التطوير التشريعي بطبيعة الحال، مقارنة بنحو (25) نقطة حازتها نفس الجهات في العام الأول للإستراتيجية ويتضح ذلك من الشكل البياني الأول أدناه.

الشكل الأول- مؤشر مسار التطوير التشريعي

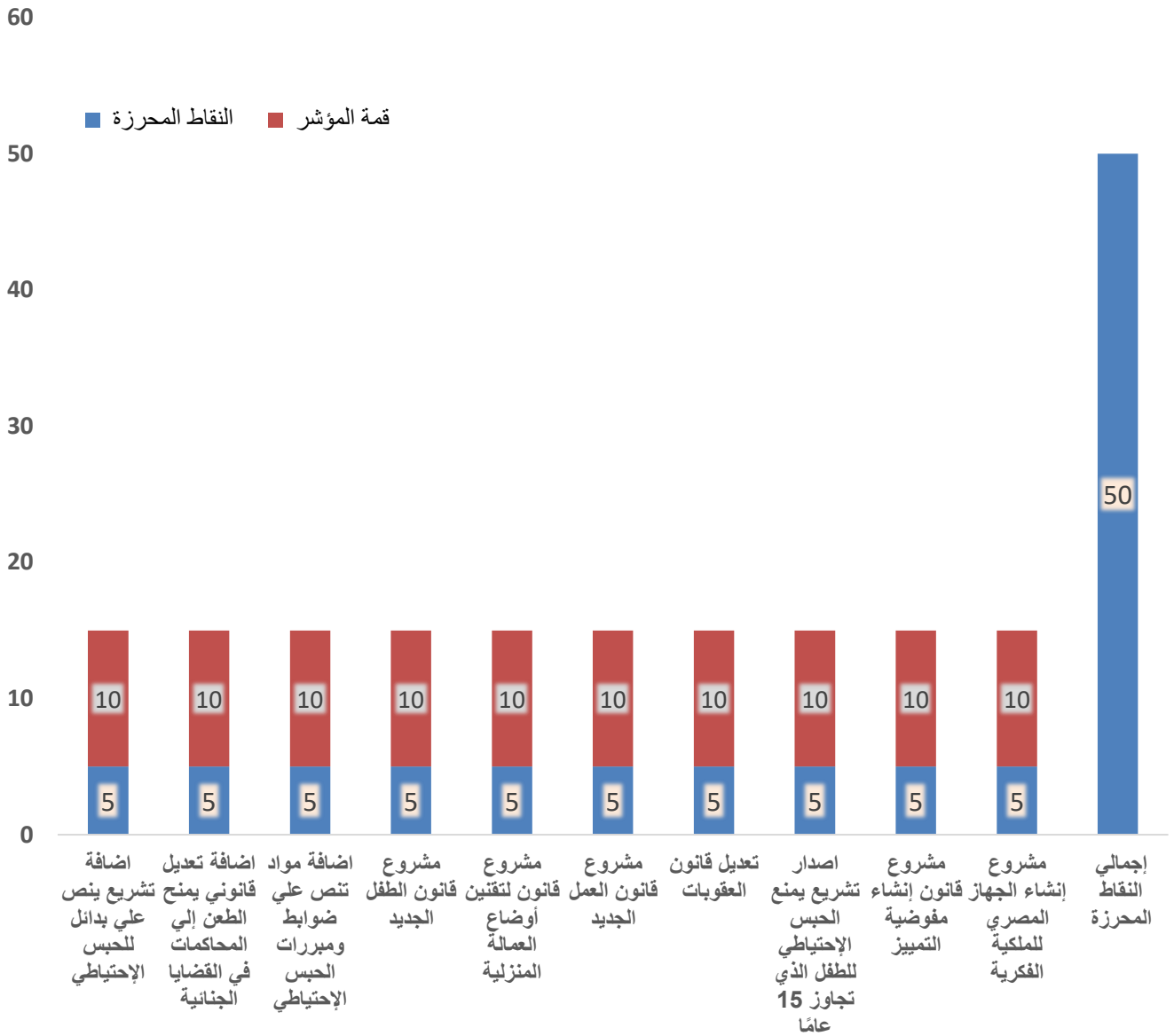

يُلاحظ من الشكل السابق إن الجهة المنوط بها تنفيذ النتائج المستهدفة عبر المسار التشريعي حازت علي 50 نقطة في العام الثاني لإطلاق الإستراتيجية بفضل التعديلات التي تضمنها مشروع قانون الإجراءات الجنائية والتي ينتظر دور الانعقاد المقبل في أكتوبر 2023 لإقراره وتضمنت التعديلات ما نصت عليه مسودة مشروع قانون الإجراءات الجنائية بإضافة درجة الطعن إلي المحاكمات في القضايا الجنائية ومناقشة اضافة بدائل للحبس الاحتياطي تكون أكثر تطورًا، وكذا اضافة مواد تخص وضع ضوابط لمبررات الحبس الاحتياطي وعليه حازت تعديلات قانون الإجراءات الجنائية علي 15 نقطة ومن المفترض أن تحوز النقاط كاملة حال موافقة المجلس علي هذه التعديلات وإحالتها لرئيس الجمهورية للتوقيع عليها ومن ثم نشرها في الجريدة الرسمية. بجانب ذلك حازت الجهة المنوط بها النتيجة المستهدفة المتعلقة بتعديل الباب الثالث من قانون الطفل الخاصة بالحماية الاجتماعية، خمسة نقاط وذلك بسبب قانون الطفل الجديد الذي تناقشه وزارة التضامن الاجتماعي والذي ينص على تعديلات تتصل بالحماية الاجتماعية للأطفال.

ويأتي مشروع القانون كبديل لمشروع القانون رقم 12 لسنة 1996 المعدل بالقانون 126 لسنة 2008 كما تتضمن مسودة مشروع القانون نصوصًا خاصة بتعزيز النظام القضائي الخاص بـ الأطفال الشهود بما يمكن أن يساهم في تحقيق النتيجة المستهدفة الواردة في البند الفرعي الثالث الخاص بالمحاكمات العادلة في المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. لكن لا يزال مشروع القانون لم يقدم إلى مجلس الوزراء تمهيًدا لإحالته لمجلس النواب.

كما تناقش وزارة العمل (القوي العاملة سابقًا) مشروع قانون لعمال الخدمة المنزلية يتيح دمج فئة العمال المنزليين التي لا يشملها قانون العمل في الاقتصاد الرسمي ويضمن الحقوق المستحقة لهًا من اصحاب العمل ومكاتب التوظيف ومن شأن التسريع في العمل علي دخول هذا المشروع حيز التنفيذ أن يحقق النتيجة المستهدفة الخاصة بتنقيين اوضاع العمال المنزليين الواردة في البند الفرعي الثالث الخاص بالحق في العمل في المحور الثاني الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما إن تحقيق هذه النتيجة يمثل تنفيذًا لعدد من التوصيات التي قدّمت لمصر من قبل هيئات المعاهدات بالأمم المتحدة وفي إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل.

كما حازت الجهة المنوط بهًا التنفيذ خمسة نقاط علي المؤشر بسبب التعديل الذي طرأ علي مسودة قانون العمل الجديد الذي يضفي حماية علي حقوق المرأة

العاملة فمسودة مشروع قانون العمل الجديد علي سبيل المثال الزمت في المادة 95 علي إنه في حالة تشغيل خمسة سيدات أو اكثر صاحب العمل بتعليق نسخة من لائحة تشغيل النساء في مكان العمل بينما ارتأت اللجنة المشتركة بمجلس النواب وجوب تعليق نسخة تشغيل النساء في مكان العمل أي كان عدد النساء العاملات ومن المنتظر الموافقة علي القانون في دور الانعقاد الرابع المقرر له في أكتوبر 2023 .

وبشكل عام ناقش المجلس خلال الفترة التي يغطيها التقرير مسودة مشروع قانون العمل، وجاء مشروع القانون في خمسة كتب، اشتملت على أربعة عشر باباً، احتوت ستة عشر فصلاً تضمن 267 مادة رمت الي معالجة الثغرات التي تضمنها القانون الحالي رقم 12 لسنة 2013 وتعديلاته: بجانب تحقيق التوزان بين طرفي علاقة العمل وربط الأجر بالعملية الإنتاجية. ووضع نظام قضائي متخصص للفصل في الدعاوي العمالية لمعالجة البطء في إجراءات التقاضي بما يحقق العدالة الناجزة. بجانب الربط بين قانون العمل والتأمينات الاجتماعية والمعاشات الا ان منظمات نقابية وعمالية انتقدت مشروع قانون العمل المزمع إصداره زاعمه انه لا يحل مشكلة العمالة غير المنتظمة ولا يضع الزامًا للقطاع الخاص بالحد الأدنى للأجور. ولم يخضع لحوار مجتمعي واسع.

كما حازت الجهة المنوط بها تنفيذ النتيجة المتعلقة بإنشاء مفوضية التمييز 5 نقاط حيث نصت مخرجات الحوار الوطني[1] التي نشرت في أغسطس 2023 للجمهور وجاء في الفقرة الخامسة من مخرجات الحوار الوطني التأكيد علي أهمية تطبيق النص الدستوري الوارد في نص المادة 53 الخاص بإصدار قانون ينظم إنشاء وإدارة مفوضية منع التمييز وأحال المخرج ضرورة أنشاء المفوضية إلي النص الدستوري كما سبق ونوهنًا والذي يؤكد علي إن المواطنين لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم لأي اعتبارات مثل العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو اللون، أو اللغة أو المستوي الاجتماعي أو اعتبارات أخري.

وقد يستغرب البعض عدم منح الدرجة الكاملة (10 نقاط) لمشروع قانون إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية بعد اعتماده من قبل الرئيس لكن تفسير ذلك إن النتيجة المستهدفة أقرت بضرورة تعديل مجموعة تشريعات تنظم مسألة الملكية الفكرية لذلك

[1] What is Egypt's National dialogue? https://hrightsstudies.sis.gov.eg/national-dialogue/what-is-egypts-national-dialogue/

فمشـــروع القانون من بين عدة تشـــريعات مفترض العمل على إنجازها لمنح النقاط كاملة المقُدرة بعشرة نقاط.

ويظـل تحقيـق النقـاط الكاملـة وفقـا لقمـة المؤشـر مرتبطًـا بالموافقـة النهائيـة علـى هـذه المشـاريع حيـث لـم تحظـي هـذه المشـاريع بالموافقـة النهائيـة سـواء للمجلـس أو مـن رئيس الجمهوريـة، ومـن ثـم لـم تنشـر فـي الجريـدة الرسـمية. كمـا ظلـت مشـاريع القـــوانين التـــي اعتبرتهـــا منظمـــات المجتمـــع المـــدني والمجلـــس القـــومي لحقـــوق الإنسـان بمثابـة أولويـة تـراوح مكانهًـا ولـم يبـت فـي أمـر هـذه المشـاريع ومـن بينهـا قـــانون الحـــق فـــي تـــداول المعلومـــات والإحصـــاءات والبيانـــات الرســـمية والقـــانون الشـامل لمكافحـة العنـف ضـد المـرأة وكـذا قـانون حمايـة المبلغـين والشـهود وهـي قـوانين لـم تكـن علـي أجنـدة مجلـس النـواب خـلال دور الانعقـاد الثالـث مـن الفصـل التشريعي الثاني والذي انفض في يوليو 2023 بموجب قرار رئيس الجمهورية.

2. مسار التطوير المؤسسي

يمثـل التطـوير أداة حاسـمة فـي بنـاء المؤسسـات وفـي فعاليـة عمـل الجهـاز الإداري بكفـاءة، ويـؤدي إلـى الارتقـاء بحقـوق الإنسـان، وقـد تابعـت مؤسسـة ماعـت اثنـاء عملهًـا علـى هـذا الإصـدار التـدابير والإجـراءات التـي شـرعت فيهـا الجهـات المنـوط بهـا تنفيـذ النتـائج المسـتهدفة مـن الاسـتراتيجية الوطنيـة لحقـوق الإنسـان. وعلـى وجـه التحديـد تلـك النتـائج التـي تتطلـب إجـراءات أو تـدابير تنفيذيـة متصـل بمسـار التطـوير المؤسسـي. وبمتابعـة النتـائج المسـتهدفة التـي يتطلـب تحقيقهـا تطـويرًا مؤسسـيًا. وجـدت مؤسســة ماعــت أن الاســتراتيجية الوطنيــة لحقــوق الإنســان، تضــمنت (151) نتيجـة مسـتهدفة يَتطلـب تنفيـذها مشـاركة الجهـة التنفيذيـة والعمـل عليهًـا فـي إطـار التطـوير المؤسسـي. وقـد حـازت الجهـات المنـوط بهـا تنفيـذ النتـائج المسـتهدفة فـي مســار التطــوير المؤسســي علــى (345) نقطــة فــي العــام الثــاني علــي إطــلاق الاسـتراتيجية مقارنـة بنحـو 310 نقطـة فـي العـام الأول وهـو مـا يمثـل تقـدمًا طفيفًـا، بينمـا مــن المفتــرض أن تحــوز الجهــات المنــوط بهــا تنفيــذ الاســتراتيجية، علــى 1510 نقطـة بحلـول سـبتمبر 2026 وهـو الإطـار الزمنـي لنهايـة المرحلـة الأولـي للاسـتراتيجية الوطنيــة لحقــوق الإنســان. وفــي الجــدول الثالــث إدنــاه يتضــح إجمــالي النقــاط التــي حازتهـا الجهـات المنـوط بهـا تحقيـق النتـائج المسـتهدفة مـن الإسـتراتيجية والتـي تطلـب تطـويرًا مؤسسـيًا وهـم 655 نقطـة مـن إجمـالي 1510 نقطـة يتطلـب تحقيقهـا بنهاية الإطار الزمني للمرحلة الأولي من الإستراتيجية.

الجدول الثالث: النقاط المحرزة وفقا لمسار التطوير المؤسسي

مسار التطوير المؤسسي	النقاط المحرزة	النقاط المطلوبة وفقا للمدي الزمني (5 سنوات)
العام الأول	310	1510
العام الثاني	345	
إجمالي	655	

2.1 مسار التطوير المؤسسي في محور الحقوق المدنية والسياسية

يركز هذا الجزء الفرعي من التقرير على التقدم المحرز في تنفيذ النتائج المستهدفة ضمن المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي يستدعي إعمالًها تطويرًا مؤسسيًا وكذا بعض التحديات التي تعترض مسار التطوير المؤسسي بشكل عام.

لاحظت مؤسسة ماعت عدد من الخطوات والإجراءات والتدابير التي قامت بها الجهات المنوط بها تنفيذ النتائج المستهدفة التي تتطلب إجراءات وفقا لمسار التطوير المؤسسي، وفي المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لاحظت ماعت إنه فيما يخص النتيجة المستهدفة في البند الفرعي الأول الخاص بالحق في الحياة والسلامة الجسدية من المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهي النتيجة المتعلقة بتعزيز الحماية لنزلاء دور الرعاية الاجتماعية. أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي خلال الفترة التي يغطيها التقرير، برنامجًا تدريبيا لتعزيز مهارات فريق التدخل السريع بالوزارة والذي من بين اختصاصاته تلقي البلاغات المتعقلة بالانتهاكات ضد نزلاء دور الرعاية الاجتماعية بما في ذلك دور المُسنين، كما ظلت وزارة التضامن الاجتماعي في إطار حملة 16 يومًا لمناهضة العنف ضد النساء والفتيات توعي بحماية نزلاء دور الرعاية الاجتماعية، مع ذلك ظلت هناك شكاوى مختلفة بممارسة العنف ضد نزلاء هذه الدور خلال الفترة التي يغطيها التقرير ما يتطلب وضع آليات اضافية للإبلاغ.

كما لاحظت مؤسسة ماعت إنه في ضوء العمل علي تحقيق النتيجة المستهدفة الواردة في البند الفرعي الأول الخاص بالحق في السلامة الجسدية والواردة في المحور الأول والمتعلقة بالاستفادة من إطار مراجعة الجرائم الأشد خطورة التي توقع عنها عقوبة الإعدام، فإن اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان قد عقدت في يونيو 2023 وعلي مدار ثلاث أيام حلقة نقاشية لتعزيز العدالة الجنائية في الإطار القانوني المصري بما في ذلك مراجعة أشد الجرائم

خطورة التي توقع عنها عقوبة الإعدام، وشـارك في حلقة النقاش عدد كبير من أصـحاب المصـلحة كقضـاة وأعضـاء للمجلس القومي لحقوق الإنسـان وكذا ممثلين عن المجتمع المدني.

فيما يتعلق بالنتيجة المسـتهدفة في ذات البند الفرعي من المحور الخاص بالحقوق المدنية والسـياسـية المتعلقة بزيادة وتطوير برامج التأهيل النفسـي لضـحايا العنف. لاحظت مؤسـسـة ماعت توقيع وزارة التضـامن الاجتماعي بروتوكول تعاون مع عدد من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية لبناء قدرات العاملين بمراكز استضافة وتوجيه المرأة في انحاء الدولة المصـرية من أجل تقديم مجموعة من الخدمات الاسـتشـارية النفسـية، والاجتماعية، والقانونية لضحايا العنف. كما أوصت دراسة صادرة عن مجلس الشيوخ في فبراير 2023 على التوسـع في إنشـاء وحدات الدعم النفسـي المعنية بتأهيل وإعادة دمج ضـحايا العنف. كما انطوت التدابير التي وثقتها مؤسـسـة ماعت على الاسـتمرار في إنشـاء وحدات للمرأة الآمنة في الجامعات المصـرية، فعلي سـبيل المثال جري انشـاء وحدة المرأة الآمنة بجامعة قناة السويس بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان وذلك في 11 مايو 2023 وتحفز هذه الوحدات من استقبال ضحايا العنف البدني والنفسي والجنسي أيضا.

فيمـا يتعلـق بالنتيجـة المسـتهدفة الخاصـة بتعمـيم تنفيـذ مشـروع النظـر عـن بعُـد فـي أوامـر الحـبس الاحتيـاطي دون الانتقـال للمحكمـة والـواردة فـي البنـد الفرعـي الثـاني مـن المحـور الأول الخـاص بـالحقوق المدنيـة والسياسـية، فقـد لاحظـت مؤسسـة ماعـت مواصـلة وزارة العـدل تنفيـذ مشـروع النظـر عـن بعـد فـي أوامـر الحـبس الاحتيـاطي مـع إتاحـة الحـق للمـتهم فـي ابـداء الـدفاع امـام القاضـي سـواء عنـد النظـر فـي إخـلاء سـبيله أو عنـد تجديـد حبسـه. حيـث افتتحـت وزارة العـدل فـي فبرايـر 2023 مجمـع للمحـاكم فـي القـاهرة مـزود بتقنيـات تجديـد الحـبس الاحتيـاطي عـن بعـد. وتسـتهدف وزارة العـدل وفقـا لبيانـات منْسـوبة لـوزير العـدل تعمـيم هـذا المشـروع علـى جميـع المحـاكم المصرية عبر مراحل مختلفة.

فيمـا يخـص النتيجـة المسـتهدفة الـواردة فـي البنـد الفرعـي الثالـث الخـاص بتعزيـز إجـراءات التقاضـي والمحاكمـة العادلـة والمنصـفة فـي المحـور الأول، المتعلقـة بالتوسـع فـي أعمـال ميكنـة إجـراءات التقاضـي فـي المحـاكم وجـه رئـيس الجمهوريـة فـي 8 مـايو 2023 خـلال اجتماعـه مـع وزيـر العـدل بتعزيـز اسـتخدام أحـدث الوسـائل التكنولوجيـة لتطـوير منظومـة التقاضـي فـي مصـر والتوسـع فـي تطبيـق تقنيـات الـذكاء الاصـطناعي لاسـيما المتعلقـة بتحويـل الكـلام إلـى نـص مكتـوب خـلال الجلسـات

القضائية ومن شأن الخطوة بشكل عام الحد من تباطؤ الإجراءات وقد جري تجريب هذه الخطوة بالفعل في بعض المحاكم لكن لم تعمم بشكل نهائي.

فيما يخص النتيجة المستهدفة الواردة في البند الفرعي الثالث المتعلق بالحق في التقاضي والمحاكمة العادلة ففي المحور الأول الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية الخاصة بزيادة الوعي لدي العامة بالمادة 161 مكرر من قانون العقوبات والتي تقضي بمعاقبة من قام بعمل أو بالامتناع عن عمل يكون من شأنه إحداث تمييز بين الأفراد أو ضد طائفة من طوائف الناس بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة " لاحظت مؤسسة ماعت جهود محدودة للتوعية بهذه المادة وتمثلت في التعريف بهذه المادة أثناء جلسات الحوار الوطني عند مناقشة مقترح إنشاء مفوضية للقضاء علي التمييز وهو المقترح الذي جري إدماجه بشكل كامل في مخرجات المرحلة الأولي من الحوار الوطني.

فيما يخص النتيجة المستهدفة في البند الفرعي الرابع المتعلق بمعاملة السجناء من المحور الأول، والخاصة باستمرار الجهود المبذولة لتنفيذ خطة وبرامج تطوير وتحديث منشآت السجون وإنشاء سجون جديدة لتقليل الكثافة في السجون لتحسين مستوى إعاشة السجناء ورعايتهم الصحية. في إطار استمرار العمل علي تحقيق هذه النتيجة وصل عدد السجون بمسامهًا القديمة التي جري إغلاقهًا حتي أغسطس 2023 نحو 27 سجنًا من أصل 43 سجنًا وفقا للبيانات الحكومية وهو ما نسبته 62.8% من إجمالي السجون الحالية، وجري ذلك بالتوازي مع نقل نزلاء تلك السجون إلي مراكز الإصلاح الخمسة القائمة في الوقت الحالي مع التوسع في إنشاء مراكز الإصلاح والتأهيل وقد حازت الجهة المنوط بهًا تنفيذ هذه النتيجة النقاط خمسة نقاط من بين عشر نقاط ممنوحة لهذه النتيجة بشكل كامل ويتطلب الظفر بالنقاط كاملة المضي قدمًا في إغلاق جميع السجون القائمة ونقل جميع النزلاء إلي مراكز الإصلاح والتأهيل الجديدة والمزمع إنشاءها ضمن خطة الوزارة.

فيما يخص النتيجة المستهدفة في ذات البند الفرعي الرابع والمتعلقة بالاستمرار في الزيارات التي يقوم بها المجلس القومي لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع للسجون وفقا للضوابط القانونية ذات الصلة. فقد استمر المجلس القومي لحقوق الإنسان بإجراء هذه الزيارات بالتنسيق مع وزارة الداخلية والنيابة العامة وسُمح في بعض الأحيان لأعضاء المجلس القومي بالحوار مع النزلاء لكن تظل الحاجة قائمة إلى تكثيف هذه الزيارات وإتاحة دخول جميع العنابر والحوار مع جميع النزلاء وعدم حصر هذه الزيارات في الزيارات الخاصة بمراكز الإصلاح والتأهيل وقد حازت الجهة المنوط بها تنفيذ هذه النتيجة على خمس نقاط أيضا من ضمن عشرة نقاط لهذه النتيجة وفقا للمؤشر التي اعتمدته مؤسسة ماعت.

فيما يخص النتيجة المستهدفة المتعلقة في ذات البند الفرعي الرابع الخاص بالتوسع في إقامة ندوات دينية وثقافية لنزلاء السجون بالتنسيق مع وزارة الأوقاف قد لاحظت مؤسسة ماعت استمرار الجهة المنوط بهًا تنفيذ هذه النتيجة في إقامة ندوات دينية وثقافية خلال العام الثاني علي إطلاق الإستراتيجية مع التوسع في إنشاء أماكن مخصصة لممارسة الشعائر الدينية داخل مراكز الإصلاح والتأهيل ومع ذلك ظلت هذه الندوات مرتبطة بالمناسبات القومية والدينية ولم تعقد خارج هذه المناسبات إلا في نطاق ضيق لذلك تحتاج الجهة المنوط بها تنفيذ هذه النتيجة الخروج من دائرة المناسبات القومية والدينية وعدم حصر عقد هذه الندوات في المواعيد المحددة لهذه المناسبات.

فيما يخص النتيجة المستهدفة المتعلقة بزيادة عدد نزلاء السجون الملتحقين بالمدارس الفنية الصناعية التابعة لقطاع السجون في المحور الأول، أصدر وزير الداخلية القرار رقم 1042 لسنة 2023 بإنشاء 6 مراكز جديدة للإصلاح والتأهيل في مدينة 15 مايو بمنطقة حلوان بالقاهرة، ويتبع هذه الخطوة انشاء المدارس الفنية والصناعية ومن المرجح أن تتزامن عميلة نقل النزلاء إلى مراكز الإصلاح والتأهيل الجديدة إلحاقهم بالمدارس الفنية والصناعية وتستدعي حيازة النقاط الكاملة لهذه النتيجة تسريع وتيرة إنشاء المراكز الستة الجديدة.

فيما يخص النتيجة المستهدفة في البند الفرعي الرابع والخاصة بزيادة أعداد المحكوم عليهم الذين يحظون بالتمتع بفترة راحة خارجية أشارت الحكومة المصرية في تقرير منتصف المدة المقدم إلي آلية الاستعراض الدوري الشامل إن الدولة تعمل على تطبيق مبدأ منح النزيل (السجين) إجازة لمدة 48 ساعة بدون حراسة لزيارة أهله والعودة للسجن بشرط حسن السير والسلوك، ولكن لم تتوافر معلومات ما إذا كان هذا التطبيق قد دخل حيز النفاذ أم لم لا يزال جاري العمل عليه.

فيما يتعلق بالنتيجة المستهدفة في البند الفرعي الخامس الخاص بحرية الرأي والتعبير في المحور الأول، والتي تتعلق بتعزيز مناخ وثقافة التعددية وتنوع الآراء والرؤى إزاء مختلف القضايا العامة لاحظت مؤسسة ماعت إن الفترة التي أعقبت بدء جلسات الحوار الوطني اتسمت بتعزيز ثقافة التعددية مدعومة بإثراء المجال العام بمناقشة تتعلق بانهاء قضايا الحبس الاحتياطي والتوسع في الافراج عن سجناء الرأي، كما سمح لأعضاء من الحركة المدنية وهو الكيان المعارض في مصر من الظهور في وسائل الإعلام الحكومية والخاصة بحرية لمناقشة قضايا عامة سواء علي المستوي السياسي أو الاقتصادي.

فيما يتعلق بالنتيجة المستهدفة الخاصة بزيادة التنسيق والتكامل بين شركاء التنمية (الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والجهات المانحة) والواردة في البند الفرعي

السابع الخاص بالحق في تكوين الجمعيات، لاحظت مؤسسة ماعت بعض الخطوات التي قامت بهًا الجهات المنوط بهًا تنفيذ الاستراتيجية وذلك لتنفيذ هذه النتيجة ومن بين هذه الخطوات انشاء التحالف الأهلي للعمل التنموي، والتصديق على القانون المنشأ له. كما وصل إجمالي التمويل التي حازه المجتمع المدني حتى ابريل 2023، 16.2 مليار جنيه لنحو 1288 جميعة ومؤسسة أهلية من نحو 1832 جهة مانحة معظم هذه التمويلات ذهبت لمنظمات تنموية تعمل على مشاريع التمكين الاقتصادي وتحسين الظروف الاجتماعية للأفراد. في إطار العمل علي نفس تحقيق نفس النتيجة وقعت وزارة التعاون الدولي بالتعاون مع الفريق القطري للأمم المتحدة في مصر " الإطار الاستراتيجي للتعاون من أجل التنمية المستدامة 2023- 2027 والذي جري العمل عليه لنحو عامين اي بعد إطلاق الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، ويهدف هذا الإطار إلي دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقا للأولويات المصرية، وذلك عبر تعزيز الحماية الاجتماعية وإعمال الحق في التنمية، والعمل علي دعم القدرة على التكيف مع التغيرات المناخية والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وإعمال مبادئ الحكومة، والقدرة علي تحقيق مبدأ ألا يتخلف أحدًا عن الركب. وتلقت مصر دعوة للانضمام إلى مركز تعزيز التنمية العالمية المعروف اختصارًا بـ GDPC والذي من شأنه أن يعزز من التنسيق بين الشركاء فيما يخص السياسات التنموية. كما تعمل وزارة التعاون الدولي في الوقت الحالي لتحقيق هذه النتيجة على إنشاء آلية لتنسيق هذه الجهود بين شركاء التنمية إلا إن هذه الآلية ورغم الإعلان عنهًا في أبريل 2023 لم يجري إنشاءها.

فيما يخص النتيجة المتعلقة بتعزيز التواصل بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان الواردة في البند الفرعي السابع في المحور الأول من الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. لاحظت مؤسسة ماعت بعض التدابير الإيجابية الرامية لتحقيق هذه النتيجة ومن بين هذه التدابير والإجراءات الأخيرة في 22 أغسطس 2023 أعلنت وزارة العدل، انتهاء التحقيقات في القضية المعروفة إعلاميا باسم "قضية لتمويل الأجنبي" مع 75 منظمة، وأكدت الوزارة في بيانها ألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية، ومن شأن هذه القرار أن يلغي أوامر الحفظ، وإلغاء كافة قرارات المنع من السفر، أو الوضع على قوائم ترقب الوصول، أو التحفظ على الأموال الصادرة في هذه التحقيقات. ومن المرجح ان ينتهي قاض التحقيق مع 10 منظمات أخري وهي المنظمات الباقية في قضية التمويل الأجنبي. ورغم إنها خطوة إيجابية وتأتي من بين جهود عديدة لتضييق الفجوة بين المجتمع المدني لاسيما التي يحظي بميادين عمل خاصة بحقوق الإنسان وبين الحكومة إلا إن ثمة ادعاءات لا تزال تتردد فيما يخص الإجراءات المرهقة التي تستلزم تسجيل هذه المنظمات. ومن شأن

إغلاق هذه القضـــية ومنع بعض الإجراءات التقييدية التي تواجه منظمات المجتمع المدني العاملة على حقوق الإنسان أن يحقق النتيجة المستهدفة على نحو كامل.

فيما يخص النتيجة المســتهدفة الخاصــة بمواصــلة أعمال الترميم للمواقع الأثرية الدينية والإسلامية واليهودية واصلت وزارة الأوقاف تطوير 517 مسجداً، ومن أبرزهم مسجد الحاكم بأمر الله، ومسـجد عمرو بن العاص، ومسـجد الظاهر بيبرس. كما لاحظت مؤسـسـة ماعت التدابير التي قامت بها وزارة الســياحة لترميم عدد من المشــروعات الدينية المســيحية واليهودية من بينها حصن بابليون ومعبد بن عزرا بمحافظة القاهرة الذي جري افتتاحه في 31 أغسـطس 2023، وكذا دير الأمير تواضـروس ودير العذراء ودير ماري جرجس ودير الشـهداء والدير الأبيض وكنيســة العذراء وكنيســة أبي ســيفين بمحافظة ســوهاج، ودير الأنبا بولا بمحافظة البحر الأحمر، ودير الملاك ميخائيل محافظة أســوان، وعدد من الأديرة الأخرى، وكنيسـة العذراء مريم بمحافظة كفر الشـيخ، وكنيسـة دير أبو حنس ودير أبو فانا بمحافظة المنيا، ودير الجنادلة بمحافظة أسيوط.

وفيما يخص النتيجة المسـتهدفة المتعلقة برصـد المواد الإعلامية التي تنطوي علي تمييز أو تحريض قام مرصـد الأزهر بطيف واسـع من التدابير المتنوعة لنشـر مفاهيم الحرية الدينية، وترسـيخ ثقافة وقيم الحوار والتسـامح واحترام الأديان من بينها الرصـد الإعلامي من خلال المتابعة والرصـد والتحليل لأنشـطة الجماعات الإرهابية والمتطرفة في المجالات والقضـايا المعنية بالحريات الدينية، وإصـدار تقرير شـهري حول أنشـطة تلك الجماعات في المجالات والقضــايا المعنية بالحريات الدينية. كما قامت وزارة الأوقاف والكنيســة المصــرية بإدانة الوقائع التي تتضمن تمييزًا او تحريضًا علي خطابات الكراهية.

أمـا مـا يخـص النتيجـة المسـتهدفة المتعلقـة بالتنسـيق بـين المؤسسـات الدينيـة فـي مصــر لاحظــت مؤسســة ماعــت محاولــة تكامــل الجهــود ســواء بــين المؤسســات الدينيــة الإســلامية وبــين المؤسســات الدينيــة المســيحية وظلــت هنــاك قوافــل مشـتركة تُطلقهـا المؤسسـات الدينيـة لنشـر روح التسـامح وقـيم المواطنيـة لاسـيما فـي المنـاطق الحدوديـة ففـي 18 ديسـمبر الماضـي أبـدي شـيخ الازهـر ترحيبـه بحـوار موسع بين الكنيسة الكاتدرائية ومؤسسة الأزهر.

فيمــا يخــص النتيجــة المتعلقــة بمواصلــة اللجنــة المختصــة بتقنيــن أوضــاع الكنائـس عملهـا مـن أجـل تقنيـن أوضـاع بقيـة الكنائـس والمبانـي الخدميـة التـي لــم تخضــع للتنظيــم بعــد." الــواردة فــي البنــد الفرعــي الثــامن الخــاص حريــة الــدين والمعتقــد فــي المحــور الأول. واصــلت اللجنــة الرئيســية لتقنــين أوضــاع الكنــائس، عملهـا فـي تقنـين الكنـائس والمرافـق الخدميـة التابعـة لهـا وأعلنـت اللجنـة فـي 15 مـايو

2023 تقنين أوضاع 216 كنسية ومبني تابع، ليصل إجمالي الكنائس والمباني التابعة لها، منذ بدء عمل اللجنة حتى الآن لـ 2815. بما يدعم تحقيق هذه النتيجة المستهدفة.

كما لاحظت ماعت أيضا محاولات من أجل العمل على تحقيق النتيجة المستهدفة الواردة في البند الفرعي الخاص بتكوين الأحزاب السياسية لاسيما بناء قدرات ومهارات القيادة والتنظيم لأعضاء وكوادر الأحزاب السياسية في مجال الانتخابات وقد جري بالفعل تضمين اصلاح نظام الأحزاب السياسية في جدول أعمال الحوار الوطني، من أجل تجاوز التحديين الرئيسين التي استهدفت الإستراتيجية تجاوزهم، الأول؛ ضعف الموارد البشرية والموارد المالية للأحزاب. أما الثاني؛ ضعف التواجد المجتمعي للأحزاب.

فيما يخص النتيجة المستهدفة الخاصة بتنفيذ المزيد من المبادرات الشبابية الرامية إلى تعزيز ودعم قيم المواطنة والانتماء، وكذلك تنفيذ مزيد من الأنشطة التي من شأنها تشكيل الوعي المجتمعي بموضوعات الحريات الدينية، وترسيخ الهوية الوطنية، ونبذ التعصب والأفكار المتطرفة" اوفدت بعض الجامعات المصرية قوافل للقري الأكثر احتياجًا كانت من بين انشطة هذه القوافل عقد دورات توعوية بقيم المواطنة وتقبل الأخرين ونشر قيم التسامح. كما تضمنت مخرجات الحوار الوطني جزءًا مستقلًا يعني بتكريس الحفاظ على الهوية المصرية وشمل هذا الجزء على عدد من التوصيات التي تتعلق بإنشاء استراتيجيات وطنية وصياغة وثيقة تعني بالهوية والحفاظ عليها.

2.2 التحديات التي تحول دون إعمال بعض النتائج المستهدفة في محور الحقوق المدنية والسياسية

1.2.2 قانون حرية تداول المعلومات والإحصاءات والبيانات الرسمية

استهدفت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في البند الفرعي الرابع المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إصدار قانون لحرية تداول المعلومات والوثائق الرسمية، واعتبرت بعض اصحاب المصلحة مثل المجلس القومي لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني إن هذا القانون يمثل ضرورة لتنظيم تداول المعلومات والإحصاءات والبيانات الرسمية. وطالبت البرلمان بمناقشة مشروع القانون بالفعل إلا إنه بعد عامين من إطلاق الإستراتيجية لم يعد بعد مشروع القانون يمثل أولوية للجهة المنوط بها تنفيذ هذه النتيجة في الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. وكانت هناك بوادر مهيئة لوضع مسودة مشروع القانون على أجندة الحوار الوطني إلا إن ذلك لم يتم في المرحلة الاولي على الأقل.

فخلو البيئة التشـريعية في مصـر من قانون يُنظم الحق في حرية تداول المعلومات والوثائق الرسمية، دفع ببعض الصحفيين إلي السجن نتيجة اجتهادهم في بعض القضايا، ورغم طرح المجلس الأعلى للإعلام لمسـودة قانون لحرية تداول المعلومات منذ أكثر من عامين لم يناقش في أروقة البرلمان ويعد سـبب رئيسـي في اجتهاد بعض الصـحفيين ونشـر ارقام او معلومات مغلوطة، ومن ثم تتم معاقبتهم بدعاوى نشـر الأخبار الكاذبة وترويج الشـائعات والإضـرار بالمصـلحة العامة ون شـأن إقرار مشـروع القانون أن يدعم حق المواطنين والصحفيين والباحثين في الوصول إلى المعلومات من مصادرها الرسمية وتداولها ونقلها.

2.2.2 استمرار ضعف الأحزاب السياسة

انطوت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان على تحديدين رئيسيين امام الأحزاب استهدفت تجاوزهم، الأول؛ ضـعف الموارد البشـرية والموارد المالية للأحزاب. أما الثاني؛ ضـعف التواجد المجتمعي للأحزاب ولإن عزوف الأحزاب السياسية عامًلا بارزًا في افتقار العملية السياسية المصـرية لأي تنافسـية حزبية حقيقية ورغم طرح قضـية الأحزاب برمتها في الحوار الوطني والنص علي مقترحات لتعـديـل قـانون الإحزاب لا تزال هـذه الأحزاب تفتقر لكوادر كفء أو جماهيرية كما انتقدت بعض الآراء اللوائح الداخلية لهذه الأحزاب، فإننا نري ضرورة في تعديل قانون الأحزاب السـياسـية الحالي بما يمنح الأحزاب القدرة على تنمية موارده من مصـادر متعددة، بجانب تيسـير إمكانية دمج هذه الأحزاب لتعمل بفعالية بدلاً من تشـتتها في كيانات مختلفة.

3.2.2: ارتفاع الرسوم المقررة للتقاضي

واجه إعمال النتائج المسـتهدفة في البند الفرعي الخاص بإجراءات التقاضـي والمحاكمة العادلة في المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحديات واضحة قد تثني بعض الافراد علي الذهاب من الأصـل للمحاكم حيث لاحظت مؤسـسـة ماعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير ارتفاع رسـوم التقاضـي اكثر من عشـرة اضـعاف المقررة سـابقًا وذلك وفقا لشـهادات عدد من المحامين وذلك أما من خلال زيادة الرسـوم التي كانت قائمة بالفعل أو اسـتحداث رسـوم أخري جديدة وقد أدي ذلك إلي احجام الأفراد إلي اللجوء إلي القضـاء حيث اضـطر المحامين لزيادة الأتعاب وكمثال ارتفعت أسـعار الدمغات من 1.5 جنيه إلى 15 جنيها كما ارتفعت سـعر ما يسـمي بدمغة العقود، كما ارتفعت رسـوم رفع الدعوي أمام القضـاء الإداري والتي كانت تتكلف في السـابق 150 جنيها، لترتفع لنحو 650 جنيها لدفع رسـم عادي ويعد ذلك علي سـبيل المثال لا الحصـر ويؤثر ذلك بدوره علي بندًا فرعيًا في المحور الأول الخاص بالحقوق المدنية والسـياسـية المتعلق بتعزيز إجراءات التقاضـي وتعزيز المحاكمة العادلة والمنصفة.

2.2 المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والأجتماعية والثقافية

فيما يخص النتيجة المستهدفة المتعلقة بتعزيز تغطية الخدمات الصحية على مستوى الجمهورية، وخاصة في المناطق الريفية، والنائية، والحدودية. لاحظت مؤسسة ماعت تنفيذ وزارة التضامن الاجتماعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي برنامج وعي للتنمية المجتمعية والذي يستهدف نحو ثلاث مليون شخص في 580 قرية مصرية للعمل على مجموعة من القضايا من بينها تعزيز الرعاية الصحية والصحة الانجابية لاسيما في المناطق النائية والريفية. كما نظمت معظم المحافظات المصرية في إطار مبادرة حياة كريمة قوافل طبية مجانية في المناطق النائية والحدودية.

فيما يخص النتيجة المستهدفة الخاصة بالارتقاء بجودة المرافق الصحية تستهدف تداخلات المبادرة الرئاسية حياة كريمة بناء مستشفيات ووحدات صحية وتجهيزها من معدات وتشغيلها بالكوادر الطبية بجانب إطلاق قوافل طبية وتقديم من خلالها خدمات صحية.

وفيما يخص النتيجة المستهدفة الخاصة بزيادة معدلات تأدية الخدمة الطبية لمتلقي العلاج على نفقة الدولة استمرت الحكومة في تنفيذ برامج العلاج على النفقة الدولة وتشير الإحصائيات الرسمية إن وزارة الصحة اصدرت مليون و800 ألف قرارًا بالعلاج على نفقة الدولة خلال الفترة التي يغطيها التقرير ويساهم هذا الإجراء في تنفيذ النتيجة المتعلقة بزيادة معدلات سرعة تأدية الخدمة الطبية لمتلقي العلاج على نفقة الدولة.

فيما يخص النتيجة المستهدفة استكمال تنفيذ مبادرة 100 مليون صحة الواردة في البند الفرعي الأول من المحور الثاني الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاحظت مؤسسة ماعت استمرار العمل على تنفيذ المبادرة حيث استمرت المبادرات الرئاسية للكشف عن فيروس سي لطلاب المدارس وقد وصل عدد الطلاب الذين جري الكشف عنهم نحو 263 ألف طالب حتى يناير 2023. كما فحصت وزارة الصحة والسكان نحو237 ألف طفل مولود ضمن مبادرة 100 مليون صحة للكشف عن الأمراض الوراثية لدي الأطفال حديثي الولادة وبشكل عام استمر العمل على المبادرة خلال فترة التقرير من بين جملة أمور بالتركيز على الفئات الأولي بالرعاية وفي المناطق النائية والحدودية.

فيما يخص النتيجة المستهدفة بتطوير منظومة الإدارة السليمة للمخلفات بما في ذلك التخلص الآمن من المخلفات الخطرة وزيادة مشاركة القطاع الخاص في مجال جمع وتطوير المخلفات الصلبة، أطلقت وزارة البيئة خلال الفترة المشمولة بالتقرير تطبيق إلكتروني خاص بجهاز تنظيم وإدارة المخلفات التابع لوزارة البيئة، والذي يقدم عدد من الخدمات المتعلقة بالمخلفات، منها استصدار ترخيص مزاولة نشاط جمع ونقل المخلفات غير الخطرة، وإصدار التراخيص للمنشآت العاملة

فيما يخص جمع ونقل المخلفات غير الخطرة. ويتولى الجهاز إنشاء وإدارة النظام الوطني لإدارة المعلومات والبيانات الخاصة بالمخلفات بالتنسيق مع الوزارات والجهات ذات الصلة ووحدات الإدارة المحلية من خلال إشراف الجهاز على إدارة ونشر هذه المعلومات والبيانات على نحو يمكن من إتاحة هذه المعلومات والبيانات. في السياق نفسه لاحظت مؤسسة ماعت إن وزارة البيئة، قد حددت من خلال النظام الوطني لإدارة المعلومات والبيانات الخاصة بالمخلفات عبر التطبيق الإلكتروني الخاص بجهاز تنظيم وإدارة المخلفات التابع لها، تسعيرة خدمة إصدار ترخيص مزاولة نشاط جمع ونقل المخلفات غير الخطرة، وإصدار التراخيص للمنشآت العاملة بحيث تتراوح ما بين 5.500 إلى 200 ألف جنيه.

في إطار العمل على ذات النتيجة لاحظت مؤسسة ماعت موافقة مجلس الوزراء في مارس 2023 على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن الاتفاق الإطاري بين جمهورية مصر العربية، وأمانة اتفاقية "بازل" فيما يتعلق بالتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود، والتخلص الآمن منها، وذلك فيما يخص المركز الإقليمي للتدريب ونقل التكنولوجيا للدول العربية، الذي يتبع اتفاقية بازل.

فيما يخص النتيجة المستهدفة خفض نسبة الأمية لاحظت مؤسسة ماعت إن نسبة الأمية في الوقت الحالي تبلغ 23.8% وفقا لرئيس الهيئة العامة لتعليم الكبار، ولكن يلاحظ التفاوت في نسبة الأمية للفتيات مقارنة بالذكور حيث بلغت نسبة الأمية فيما يخص الذكور 19.4 بينما وصلت نسبة الامية فيما يخص النساء 28.3 ليكون متوسط نسبة الأمية في الجنسين 23.8%. وتواصل الحكومة العمل على محو أمية 56 ألف في عام 2022- 2023 مع استمرار المبادرات والحملات الرامية لخفض النسبة لأكثر من ذلك.

فيما يخص النتيجة المستهدفة الواردة في البند الفرعي الخاص بالحق في التعليم في المحور الثاني من الإستراتيجية والمتعلقة بالتوسع في إنشاء مدارس لكافة المراحل التعليمية في جميع المناطق نص خطة التنمية والاقتصادية على تخصيص 4.2 مليار جنيه لإنشاء وتطوير وتوسيع 8400 فصل دراسي في كافة المراحل التعليمية مع ذلك لا تزال تعاني مصر وفقا لبيانات رسمية من عجز في أعداد الفصول الدراسية ويقدر العجز الحالي في الفصول الدراسية بنحو 117 فصل دراسي يتوجب إنشاءهم في نحو خمس سنوات وفقا لتقديرات البنك الدولي في أكتوبر 2022.

فيما يخص النتيجة المستهدفة المتعلقة برفع معدلات القيد، والحد من التسرب من العملية التعليمية، وتضييق الفجوة التعليمية بين الأطفال في الحضر والريف. رغم محاولات وزارة التربية والتعليم الحد من الخروج من التعليم وتتفاوت البيانات الرسمية بخصوص تقدير معدلات القيد والتسرب من التعليم فوفقا للبيانات فإن 149 ألف طالب يتسربوا من التعليم كل عام من بينهم 28 ألف طالب بالمرحلة الابتدائية، و121 ألف طالب خلال المرحلة الإعدادية. ووفقا لبيانات أخري صادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تقريره التعليم ما قبل الجامعي والصادر في يناير 2023، فإن إجمالي عدد المتسربين من التعليم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية بلغ 68 ألف و831 طالب وطالبة. وأشار التقرير أن عدد الطلاب الذين تسربوا من التعليم الابتدائي وصل إلى 25 ألفًا و380 طالب منهن 14 ألف و797 طالبًا ونحو 10 آلاف و401 طالبة بينما تسرب من التعليم الإعدادي نحو 43 ألفًا و351 طالب منهم 16 ألف و631 طالبًا مقابل 26ألف و720 طالبة.

فيما يخص النتيجة المستهدفة الخاصة بتطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني، وزيادة التخصصات وربط التعليم باحتياجات سوق العمل. استمرت وزارة التعاون الدولي بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي تنفيذ برنامج دعم وإصلاح التعليم والتدريب الفني والمهني TVET، ويعمل البرنامج مع أكثر من 25 جهة حكومية وأكثر من 30 شريكًا لتنفيذ مهمة إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر. من خلال رؤية واضحة للمستقبل، يجمع البرنامج أفضل الممارسات المحلية والدولية ووصل عدد الطلاب الذين تدربوا في إطار البرنامج نحو 104 ألف طالب، كما جري تدريب 10 آلاف معلم جري تدريبه ونحو 100 مدرسة ومركز جري تطويرهم في إطار البرنامج أيضا ومن شأن استمرار هذا البرنامج أن يؤدي إلى نفاذ هذه النتيجة المستهدفة مع ذلك لا تزال استراتيجية التطوير الفني والتي زعمت الوزارة إنها في طور الإعداد لم يجري نشرها حتى الآن.

فيما يخص النتيجة المستهدفة المتعلقة بزيادة فرص العمل الوارد في البند الفرعي الثالث الخاص بالحق في العمل، من المحور الثاني، تستعد وزارة العمل بالشراكة مع منظمة العمل الدولية إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والذي قيل إنها ستوفر معلومات عن نحو 145 مهنة. كما واصلت بعض الجهات الحكومية تنظيم أو رعاية تنظيم ملتقيات للتوظيف خلال الفترة التي يغطيها التقرير مع ذلك لم تنخفض مستويات البطالة إلا بشكل طفيف خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

فيما يخص النتيجة المستهدفة الواردة في البند الفرعي الخاص بالحق في العمل والمتعلقة بإحراز تقدم ملموس فيما يتعلق بدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي،

وإنشاء قاعدة بيانات دقيقة للعمالة غير المنتظمة. لاحظت مؤسسة ماعت إنه لم يجري انشاء قاعدة بيانات دقيقة للعمالة غير المنتظمة ورغم التصريحات المنسوبة لوزارة العمل عن قرب إنشاء هذه القاعدة إلا إن هذه القاعدة لم تنشأ ولا يزال عدد العمالة غير المنتظمة المسجلة لدى الوزارة لم يزيد عن أكثر من 331 ألف وفقا لتصريحات رضا العربي المدير التنفيذي لوحدة إدارة حسابات العمالة غير المنتظمة بالوزارة في يناير 2023. كما لا يزال الاقتصاد غير الرسمي يحوز على 40% من الناتج المحلي الإجمالي وفقا لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في ديسمبر 2022

فيما يخص النتيجة المتعلقة بتحديد وسد الفجوات في تغطية برامج الحماية الاجتماعية للفئات المستهدفة. أفادت وزارة التضامن الاجتماعي إلى زيادة إجمالي الدعم بنحو 203 مليار جنيه خلال الفترة من 2020 وحتي 2023، كما تطور أعداد المستفيدين من برنامج الدعم النقدي المشروط تكافل وكرامة، حيث بدأ عام 2014 بـ1.795 مليون أسرة ووصل العام الحالي إلى ما يقرب من 5.3 مليون أسرة، كما تطورت موازنة الدعم النقدي من 3.4 مليار جنيه في موازنة عام 2014-2015 إلى 31 مليار جنيه في موازنة عام 2023-2024. وفي أبريل 2023 أفادت وزارة المالية رفع موازنة الدعم والحماية الاجتماعية إلى 529.7 مليار جنيه بزيادة 48.8% لتخفيف اثار التضخم عن الفئات الأكثر ضعفا.

فيما يخص النتيجة المستهدفة زيادة وعي الفئات المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية بإيجابيات تنظيم الأسرة. عملت وزارة التضامن لاسيما من خلال الرائدات الاجتماعيات على حملات من أجل توعية المستفيدات من بعض برامج الوزارة بتنظيم الأسرة. كما جري تنفيذ 9.3 مليون زيارة توعية أسرية بموضوعات تنظيم الأسرة منذ بدء مشروع "2 كفاية" بالشراكة مع 108 جمعيات أهلية في حملات التوعية وتقديم خدمات الصحة الإنجابية. كما ترددن 400 ألف سيدة على عيادات "2 كفاية" التابعة للجمعيات الأهلية للحصول على خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية. ووفقا للبيانات المنسوبة لوزارة التضامن فإن 310 ألف سيدة استخدمت وسائل تنظيم الأسرة بنسبة 78% من عدد السيدات المترددات على عيادات "2 كفاية"

فيما يخص النتيجة المستهدفة الخاصة بالتوسع في دعم برنامج تكافل وكرامة لاستهداف الأسر التي تعاني من الفقر متعدد الأبعاد، مع التمكين الاقتصادي للأسر القادرة على العمل لتخرج من خط الفقر. لاحظت مؤسسة ماعت مجموعة من الإجراءات الرامية للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في مصر. ارتفعت مخصصات الأمان الأجتماعي في موازنة 2023- 2024 إلى 31.2 مليار جنيه مقارنة

بنحو 22.2 مليار في ميزانية 2022- 2023. لكن لم تحوز الجهة المنوط بها التنفيذ النقاط العشرة كاملة على هذه النتيجة نظرًا لإن البرنامج لم يغطي جميع الأسر التي تعاني من الفقر التي قدرتهم وزارة التضامن في تقريرها عن إنجازات الوزارة بنحو 9.1 مليون اسرة.

فيما يخص النتيجة المستهدفة المتعلقة بتطوير نظام الضمان الاجتماعي ومنظومة التأمينات والمعاشات بحيث تشمل جميع الفئات المستهدفة. لاحظت ماعت أن الزيادات الأخيرة لتحسين الأجور تضمنت تخصيص 55 مليار جنيه لزيادة المعاشات بنسبة 15% اعتبارًا من شهر أبريل 2023، من أجل تخفيف الأعباء على الأسر الفقيرة، والحد من اثار التضخم الناجم عن الحرب الروسية الأوكرانية وانخفاض قيمة العملة. ويبلغ عدد أصحاب المعاشات في مصر نحو 10.8 مليوت شخص في أكتوبر 2022 إلا إنه وفي ظل إن عدد العاملين في مصر ما يصل لنحو 27 مليون عامل، فإن عدد المنضويين في نظام التأمين الاجتماعي الذين يمكنهم جني فوائد الضمان الاجتماعي أقل من 14 مليون عامل فقط، وهو يضفي مزيد من الأعباء على نظام التأمين ويجعله عرضة لعدم الإستمرار.

فيما يخص النتيجة المستهدفة لتعزيز سياسات الحماية الاجتماعية لتوفير المساعدات في حالات الطوارئ والأزمات تعكف اللجنة القانونية في وزراة العمل في الوقت الحالي على إعداد مشروع قانون يؤسس صندوقًا لإعانة الطوارئ للعمالة غير المنتظمة ويهدف مشروع القانون لمساعدة فئة العمالة الإجتماعية خاصة في أوقات الطوارئ بما يعزز الحماية الإجتماعية والرعاية الصحية لهم.

فيما يخص النتيجة المستهدفة المتعلقة بخفض التعدي على الأراضي الزراعية استمرت الجهات المنوط بها تنفيذ هذه النتجة القيام بحملات من أجل إزالة التعد على الاراضي الزراعية كما استهدف مشروع قانون الزراعة المقدم إلي مجلس النواب في أكتوبر2022 منع التعدي على الأراضي الزراعية من خلال تشديد العقوبة على المخالفين وإلزام الشركات التي تقدم الخدمات الأساسية كالهرباء والماء على فصل الخدمة على العقار المبني على اراضي زراعية.

فيما يخص النتيجة المستهدفة الخاص بتوفير الاحتياطي من السلع الإستراتيجية، ظلت مستويات الإحتياطي من السلع على نحو آمن وسط توجيهات رئاسية بالحفاظ على فترة ست شهور على الأقل كإحتياطي لجميع السلع الغذائية، كما عقدت الحكومة صفقات لتزويدها بالقمح ما عزز من وجود هذه السلع الأساسية.

فيما يخص النتيجة المستهدفة الخاصة بخفض معدلات المهدر من الغذاء لاحظت ماعت بعض حملات التوعية للحد من هذه الممارسة مع ذلك ظلت

تقديرات منظمة الأمم المتحدة للزراعة تشير إلى اهدار 91 كجم سنويًا كمتوسط لكل مصري ووفقا لتقديرات المركز القومي للبحوث الجنائية تتزايد نسبة الغذاء المُهدر في المناسبات الخاصة والأعياد والمهرجانات؛ حيث يجري هدر 60 % على الأقل من الأغذية الصالحة للطعام وعليه فإن الجهة المنوط بها تنفيذ هذه النتيجة لا تزال بحاجة لخطوات اضافية لتحقيق هذه النتيجة.

وفيما يخص تحقيق العمل على إتاحة الحق في الغذاء لاحظت ماعت التدابير الرامية إلى توفير السلع الغذائية لأصحاب الدخل المحدود والفقراء في ظل المستويات غير المسبوقة للتضخم وارتفاع الأسعار حيث واصلت وزارة التنمية المحلية تنفيذ مبادرة سند الخير لتوفير السلع للمواطنين بأسعار مخفضة. ووفقا لبيانات منسوبة لوزارة التنمية المحلية فإن المبادرة ادت إلى توفير السلغ الغذائية بأسعار منخفضة بنسبة تتراوح بين 20 إلى 25% في القري الريفية وفي المناطق الشعبية. كما وافق المجلس على مشروع قرار رئيس مجلس الوزراء بتشكيل اللجنة الوطنية لنظم الغذاء والتغذية، وتهدف إلى إقامة نظام وطني مستدام لنظم الغذاء والتغذية من أجل الوصول إلى مستويات أفضل للتغذية ومؤشرات أفضل للأمن الغذائي بحلول عام 2030، عبر التنسيق بين جميع الوزارات والجهات الحكومية.

فيما يخص النتيجة المستهدفة ارتفاع متوسط توافر مياه الشرب الآمنة للسكان، ورفع جودة مياه الشرب، وزيادة عدد محطات تحلية المياه. جري العمل على تحقيق هذه النتيجة جزئيًا فقد ظل متوسط نصيب الفرد في مصر 530 متر مكعب حتى مارس 2023 كأقل من المتوسط العالمي مع ذلك ظلت الحكومة تعمل علي زيادة محطات تحلية المياه حيث هناك 76 محطة قائمة لتحلية مياه البحر، بطاقة إجمالية 831.69 ألف متر مكعب لكل يوم. كما وجهت 2.5 مليار جنيه خلال العام المالي الجاري لإنشاء وتطوير 27 محطة تحلية، فى محافظات مطروح، بورسعيد كفر الشيخ خلال العام المالي 2022- 2023. كما وجهت الجهة المنوط بها المشاركة في تنفيذ هذه النتيجة استثمارات عامة في خطة العام المالي الجاري 2023/2022 لتطوير خدمات مياه الشرب الآمنة والصرف الصحي تبلغ 97.1 مليار جنيه، وذلك لتحقيق وتنفيذ العديد من المشروعات والبرامج والمبادرات التنموية. وإنهاء أكثر من 240 مشروع للصرف الصحي. كما يمول البنك الدولي والبنك الآسيوي برنامج خدمات الصرف الصحى المُستدامة، ويستهدف القري الفقيرة في ست محافظات.

فيما يخص النتيجة المستهدفة "تطوير مشروعات البنية التحتية للصرف الصحي" الواردة في البند الفرعي السادس الخاص بالحق في المياه، لاحظت مؤسسة ماعت استهداف مبادرة حياة كريمة في تقييمها للقري الأكثر فقرًا التي شملتها المرحلة الأولي للمبادرة 377 قرية لديها في خدمات الصرف الصحي وشبكات المياه. فيما

يخص النتيجة المستهدفة تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة وفقا للبيانات الحكومية فإنه قد جري القضاء على المناطق العشوائية غير الآمنة وذلك بعد إنفاق نحو 63 مليار جنيه، لتطوير المناطق العشوائية غير الامنه، والتي بلغ عددها نحو 357 منطقة في 25 محافظة[2].

وفيما يخص النتيجة المستهدفة الخاصة بزيادة عدد الوحدات السكنية لجميع الشرائح كشف صندوق تمويل الاسكان الاجتماعي ودعم التمويل العقاري في 15 فبراير 2023 عن الموقف التنفيذي لمشروع المليون وحدة سكنية، حيث أوضح الصندوق الانتهاء من تنفيذ 619 ألف وحدة سكنية، كما لا يزال تشييد 247 وحدة أخري جاريًا، ومن المخطط أن تشرع الدولة في إنشاء 134 ألف وحدة جديدة خلال الفترة القادمة. كما نبه الصندوق على تسلم 509 ألف اسرة وهم يمثلون 2.5 مليون مواطن من محدودي ومتوسطي الدخل وحدات سكنية جديدة في إطار المشروع. كما استمر صندوق الإسكان الإجتماعي في طرح إعلانات للإسكان الإجتماعي خلال الفترة التي يغطيها التقرير مع فتح التظلمات بخصوص الأشخاص الذي لم تنطبق عليهم الشروط. إلا إنه لا يزال هناك نقصًا يقدر بنحو 2.5 مليون وحدة سكنية في الاسكان الموجه لذوي الدخل الأدني مع الأخذ بالإعتبار إن ارتفاع الطلب على هذه الوحدات يرتبط على نحو وثيق بالزيادة السكنية.

فيما يخص النتيجة المستهدفة المتعلقة بتشديد العقوبات الخاصة بمخالفة شروط الاستغلال والسكن لوحدات الإسكان الاجتماعي. استمرت الحملات على الوحدات السكنية بالمدن الجديدة، تلاحظ خلالها قيام عدد كبيرًا من المواطنين بتأجير الوحدات المخصصة لهم أو تغيير نشاطها من سكني لتجاري أو إداري. وأفاد صندوق الإسكان الأجتماعي في أغسطس 2023 إن من يخالف هذا القرار يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مع الحرمان من الوحدة السكنية الذي حصل عليهًا. وينص القانون على إنه "لا يجوز التصرف في الوحدة السكنية التي حصل عليها المواطن إلا بعد مرور 7 سنوات والحصول على موافقة كتابية من الصندوق تُفيد بحصوله على مخالصة من كافة الالتزامات وسداد مقابل الخدمات المقررة في هذا الشأن.

فيما يخص النتيجة المستهدفة الخاصة ببناء قدرات وحدات حقوق الإنسان، لاحظت مؤسسة ماعت الخطوات الرامية لإنشاء هذه الوحدات في الوزات التي لم

[2] التنمية الحضرية: مصر أصبحت خالية من المناطق غير الآمنة في عام 2021، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2932950

تنشأها بعد إلا إنه ظلت هناك بعض الوزرات المتأخرة نسبيًا في إنشاء هذه الوحدات ومن بينها وحدات حقوق الإنسان في وزارة الثقافة ووزارة العمل ووزارة قطاع الاعمال.

الجدول الرابع: وحدات حقوق الإنسان وفقا الوزرات المعنية

الوزارة	وحدة حقوق الإنسان
وزارة التضامن الاجتماعي	✓
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية	✓
وزارة العدل	✓
وزارة الخارجية	✓
وزارة الأوقاف	✓
وزارة الهجرة	✓
وزارة التربية والتعليم	✓
وزارة التعليم العالي	X
وزارة الصحة	X
وزارة الشباب والرياضة	✓
وزارة البيئة	X
وزارة الإسكان	X
وزارة التنمية المحلية	✓
وزار الثقافة	X
وزارة التجارة والصناعة	X
وزارة قطاع الأعمال	X
وزارة العمل	X

وفيما يخص النتيجة المستهدفة توزيع الخدمات الثقافية في مختلف ربوع الوطن بشكل متوازن، لاسيما المناطق النائية، والحدودية والأكثر احتياجا. لاحظت مؤسسة ماعت تبني مشروع "أهل مصر" لنشر الخدمات الثقافية بين أبناء الوطن، وبخاصة في المناطق الحدودية ودمجهم مع أبناء المناطق الأخرى للفئة العُمرية من 18 إلى 35 سنة.

وفيما يخص النتيجة المستهدفة في البند الفرعي الخاص بالحقوق الثقافية والمتعلقة بزيادة الوعي بأهمية الملكية الفكرية وحمايتها بدأت الجهات المنوط بها تنفيذ هذه النتيجة في العمل على تحقيقها فقد عقدت وزارة العدل بالتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، خلال الفترة من 5 حتى 7 مارس 2023 المؤتمر الإقليمي الأول للتوجهات القضائية الحديثة في مجال الملكية الفكرية وجري إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية. كما جري إطلاق الإستراتيجة الوطنية للملكية الفكرية في ذات الفترة التي يغطيها التقرير بشكل يتوافق مع المعايير الدولية ما قد يشكل حافزًا نحو تحفيز الإبداع في شتي المجالات والتخصصات.

وفيما يخص النتيجة المستهدفة في البند الفرعي الخاص بحماية وتطوير الحرف التراثية، وزيادة الدعم المقدم لها. استمرت الجهات المنوط بها تنفيذ هذه النتيجة تنظيم معارض الحرف التراثية خلال الفترة التي يغطيها التقرير كما وقعت وزارة التضامن الأجتماعي بروتوكولات تعاون مع عدد من الجهات لتقديم الدعم إلى هذه الحرف لكن لم تحقق النقاط كاملة في هذه النتيجة نظرًا للحاجة إلي زيادة دعم هذه الصناعات.

3.2 التحديات التي تحول دون إعمال بعض الحقوق الاقتصادية والأجتماعية

1.3.2 ضعف آليات الرقابة على الأسواق

استهدفت الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في البند الفرعي الخامس" المعنون " الحق في الغذاء من المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية تعزيز الرقابة علي الأسواق كنتيجة يمكن أن تضمن تدفق السلع بأسعار ميسورة إلا إنه من بواعث القلق هو ضعف هذه الآليات في الوقت الحالي وهو ما جعل أسعار السلع الأساسية ترتفع بشكل يومي دون مبرر وفي توجيه من وزارة التموين والتجارة الداخلية في فبراير 2023 جري حث التجار الإعلان عن جميع أسعار السلع والمنتجات المتاحة للبيع بشكل واضح إلا إن ذلك لم يحدث وقبل ذلك وفي جلسة عامة اتهم أعضاء مجلس النواب في يناير 2023 وزير التموين بالفشل في الرقابة علي الأسعار وبرر الوزير هذا الضعف بعدم وجود مفتشين يغطون جميع الأسواق في انحاء مصر نظرا لعدم تعيين هؤلاء المفتشين منذ عام 1996 اي ما يقارب علي ثلاث عقود.

2.3.2 عدم استدامة الأنظمة الغذائية

في الأجتماع الإقليمي العربي والذي انعقد خلال الفترة التي يغطيها التقرير حول نُظم الغذاء حدد السفير محمد نجم مساعد وزير الخارجية التحديات التي تواجه مصر في الحق في الغذاء وأشار إن مصر تواجه تحديات متراكمة فيما يخص نظم الغذاء والحفاظ علي استدامتها فهي دولة مستوردة للغذاء في المقام الأول يتزامن مع ذلك تواصل الزيادة السكنية وندرة الامطار، وتشاطر مؤسسة ماعت ما أقر به السفير محمد نجم في أراءه، كما تؤكد ضرورة العمل علي تنفيذ مخرجات الحوار الوطني المتعلقة بالأمن الغذائي لاسيما توزيع زيادة عدد المحاصيل الزراعية التعاقدية.

3.3.2 عدم الوصول للنسب المقررة في الدستور للإنفاق على التعليم والصحة

لاحظت مؤسسة ماعت استمرار عدم التقيد بالنسبة المقررة في الدستور المصري المعدل لعام 2019 من حيث نسب الإنفاق على التعليم والصحة، وتشير المادة 19 من الدستور على أن "تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجياً لكي تتفق مع المعدلات العالمية. ووفقا للمادة 18تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للصحة لا تقل عن 3% من الناتج القومي الإجمالي تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية إلا إن وزارة المالية تقوم بتوسيع مفهوم الإنفاق على التعليم ليتضمن ما يجري انفاقه على أي أنشطة تعليمية من قبل جميع الوزارات والمصالح التابعة لها والهيئات العامة الأخري مثل الهيئات الخدمية أو الاقتصادية أو حتى المراكز العلمية والبحثية، بالإضافة إلى إنفاق شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام المملوكة للدولة. وبالمثل في مسألة الصحة يمتد تعريف وزارة المالية للإنفاق على الصحة ليشمل، على سبيل المثال الإنفاق على خدمات توفير مياه الشرب والصرف الصحي وغيرها من الأنشطة التي لا تندرج ضمن اختصاصات وزارة الصحة بشكل مباشر. كما افيد إن الوزارة تعتبر نصيب القطاعين من سداد أقساط القروض والفوائد إنفاقا على التعليم والصحة، وهو ما يعُلي من ميزانية القطاعين على غير الحقيقة. وبالعودة إلى موازنة 2023-2024 تبين ارتفاع ما خصص لكل من التعليم والصحة ولكن في القيمة المعلنة (القيمة الأسمية) فقط وليس الحقيقية؛ وكمثال محدد ارتفع الإنفاق الإسمي على التعليم من 193.7 مليار جنيه

إلى 229.9 مليار جنيه ما بين عامي 2021/2022 و2023/2024 بنسبة نمو قدرها 19%.
وفي المقابل ارتفع الإنفاق الحقيقي على التعليم من 108.6 مليار جنيه إلى 108.9 مليار جنيه خلال نفس الفترة بمعدل نمو بلغ 0.3% فقط لم يصل للنسبة المقررة.

أما في قطاع الصحة، فتزداد شدة التباين بين الإنفاق الإسمي والحقيقي، حيث ارتفع الإنفاق المُعلن على الصحة من 135.6 مليار جنيه إلى 147.8 مليار جنيه ما بين أعوام 2021- 2022 و2023-2024 بنسبة نمو قدرها 9%، ولكن هذا الإرتفاع لم يعوض الآثار السلبية لارتفاع معدل التضخم فكانت النتيجة تراجع الإنفاق الحقيقي بنسبة 10.7% من 114.3 مليار جنيه إلى 102.1 مليار جنيه خلال نفس الفترة المذكورة آنفا. وما يشكل باعث للقلق هو إن عدم الوصول للنسب المقررة في الدستور تؤخر من احراز تقدم واضح في بنديين اساسين في المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الإستراتيجية الوطنية وهما بندي التعليم والصحة، كما إنه يمثل تراجعًا عن تحقيق هدفين من أهداف التنمية المستدامة وهما الهدف الثالث الخاص بالصحة الجيدة والهدف الرابع الخاص بالتعليم الجيد.

3.4.2 نقص الأطباء البشريين

ما زالت تعاني المنظومة الصحية من النقص في أعداد الأطباء بما يعني تأجيل تحقيق النتيجة المستهدفة المتعقلة بزيادة أعداد الأطباء البشريين وأعضاء هيئة التمريض في منظومة الصحة الحكومية. ويبلغ معدل الأطباء في مصر 9 أطباء لكل 10 آلاف مواطن بينما المعدل العالمي لمنظمة الصحة العالمية هو 23 طبيبا لكل 10 آلاف مواطن ويغذي هذا النقص في أعداد الأطباء هجرة الأطباء المتواصلة وتحاول مصر زيادة اعضاء هيئة التمريض من خلال التوسع في الكليات التي تخدم هذا الغرض تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مايو 2023 إن 12.6% هي نسبة زيادة اعضاء هيئة التمريض في مصر وجاء ذلك بفعل التوسع في إنشاء كليات هيئة التمريض. وفي الفترة من 2022 وحتى نهاية يوليو 2023 قدم أكثر من 4 آلاف طبيب استقالتهم، ويرتفع هذا العدد سنويًا حيث تضاعف أربع مرات منذ عام 2016، ومن ثم يهاجر هؤلاء الأطباء إلى دول أخري. وللتعامل مع هذه الأزمة قرر وزير الصحة المصري في مارس 2023، تشكيل لجنة يرأسها، لوقف هجرة الأطباء والعمل علي تحسين ظروفهم، وعزي عدد من المسؤولين الحكوميين وأعضاء النقابة هجرة الأطباء لتدني الأجور لدى بعضهم، وعدم وجود قانون للمسؤولية الطبية.

3.5.2 الإلغاء الجزئي للدعم المقدم للإسكان الأجتماعي

قد يؤثر موافقة مجلس الوزراء في فبراير 2023 علي اعتماد أسعار بيع الوحدات السكانية الخاصة بالإسكان الاجتماعي وفقا للتسعير الحر علي تقديم الخدمة المدعومة للشرائح الأكثر احتياجًا ورغم نفي صندوق الإسكان الإجتماعي إلغاء الدعم الكلي إلا إن لفت الإنتباه إلي أن القرار يخص مناطق محددة وبعض الوحدات المُتبقية من الإعلانات السابقة قد يؤثر هذا الدعم حال إلغاءه بشكل كامل علي النتائج المستهدفة في البند الفرعي الخاص بالحق في السكن في المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وقد يقوض من الجهود التي قامت بها الحكومة مؤخرًا لتعزيز الحق في السكن.

3.2 المحور الخاص بحقوق الإنسان للمرأة والطفل والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن

فيما يخص النتيجة المستهدفة الواردة في البند الفرعي الأول من المحور الخاص بحقوق الإنسان للمرأة والطفل فقد لاحظت مؤسسة ماعت بعض التدابير التي قامت بها الجهات المعنية بتنفيذ هذه النتيجة لتوسع برامج الصحة الإنجابية مع تعزيز الشراكات في هذا الإطار حيث شيدت وزارة الصحة والسكان بالتعاون مع مؤسسة باثفايندر إنترناشيونال، بالشراكة مع برنامج تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية المسمي " أسرة " وهو البرنامج الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمبلغ 39 مليون دولار، حيث يستهدف البرنامج تيسير وصول المواطنين إلى ما يكف من المعلومات حول تنظيم الأسرة الطوعي، والاستشارات الطبية، ووسائل منع الحمل، وما يتصل بذلك من خدمات مع تعزيز المعرفة بالصحة الإنجابية. ويستهدف البرنامج الوصول إلى 10.6 مليون شخص في 10 محافظات مصرية خلال خمس سنوات كما استمر خلال الفترة التي يغطيها التقرير برنامج 2 كفاية الذي يقدم خدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية بشكل مجاني.

وفيما يخص النتيجة المستهدفة المتعلقة بتعزيز تغطية الخدمات الصحية على مستوى الجمهورية، وخاصة في المناطق الريفية، والنائية، والحدودية. نفذت وزارة التضامن الأجتماعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي برنامج وعي للتنمية المجتمعية والذي يستهدف نحو ثلاثة مليون شخص في 580 قرية مصرية للعمل على مجموعة من القضايا من بينها تعزيز الرعاية الصحة والصحة الانجابية لاسيما في المناطق النائية والريفية. كما نظمت معظم المحافظات المصرية في إطار مبادرة حياة كريمة قوافل طبية مجانية في المناطق النائية والحدودية. مع ذلك وفقا لبيانات نقابية نشرتها صحف محلية مصرية فإن

450 وحدة صـــحية ريفية في الصـــعيد والمناطق النائية ليس بها طبيب واحد، وهذا يعنى معاناة 1800 قرية دون خدمات صـــحية كما لاحظت مؤســـســـة ماعت وجود عجز في بعض التخصصات في المناطق الريفية والنائية ومن بينها تخصصات التخدير والأشعة والتحاليل والجراحة العامة وأطباء الرعاية المركزة.

وفيما يخص النتيجة المستهدفة المتعلقة بتنفيذ حملات توعية خاصة بالمرضي النفسيين أطلقت مبادرة حياة كريمة اول مبادرة لدعم الصحة النفسية، كما افادت وزارة التضامن في يناير وفبراير 2023 عن إطلاق حملة تستهدف منع وصم المرضي النفسين مع ذلك لم تتخذ الوزارة خطوات تنفيذية لإطلاق الحملة حتى الآن.

وفيما يخص النتيجة المســـتهدفة المتعلقة واســـتكمالإ للجهود التي قامت بها الجهة المنوط بها تنفيذ هذه النتيجة في العام الاول لإطلاق الاســـتراتيجية قامت بخطوات مماثلة لتعزيز تنفيذ هذه النتيجة. حيث أعلن البنك الدولي عن تقديم منحة بقيمة 9.13 ملايين دولار من صـــندوق البيئة العالمية لتوســـيع نطاق مشـــروع إدارة تلوث الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى. ومن شـــأن هذه المنحة أن تعزز المنافع البيئية للمشـــروع الأصـــلي، على المســـتويين المحلي والعام على حد ســـواء، من خلال تحســـين إدارة النفايات الإلكترونية ومخلفات الرعاية الصحية.

وفيما يخص تحقيق النتائج المســـتهدفة المتعلقة بالتمكين الأجتماعي للمرأة لاحظت مؤســـســـة ماعت اســـتكمال وزارة الصـــحة والســـكان تطوير البرنامج القومي لرصـــد وفيات الأمهات المعني بتحديد الأســـباب المباشـــرة للوفاة أثناء الحمل والولادة والإجهاض وفيما تسـمي فترة النفاس، ولاحظت ماعت تقارير عديدة تشـيد بخفض نسـبة وفيات الامهات في مصر. وفي إطار العمل على رفع الوعي بالأمراض المختلفة لاحظت ماعت قيام وزارة الصحة بتنفيذ حملة إعلانية تهدف إلى التوعية بخطورة مرض ســـرطان الثدي وأهمية الكشـــف المســـتمر وتشـــجيع الســـيدات على التوجه للوحدات الصـــحية. كما أطلقت اللجنة الوطنية للقضـــاء على ختان الإناث الخطة الوطنية للقضـــاء على تشـــويه الأعضـــاء التناســـلية 2022-2026، بشراكة بين المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة.

وفيما يخص تحقيق النتائج المســـتهدفة لتحقيق التمكين الاقتصـــادي للمرأة، يتضـــمن مشـــروع قانون العمل الذي جري مناقشـــته في أروقة البرلمان خلال الفترة التي يغطيها التقرير مبدأ الحق في الأجر المتساوي، وإضافة مادة لحظر جميع أشكال التحرش الجنسي والعنف والاعتداءات والمضايقات وإساءة استخدام السلطة في أماكن العمل، هذا بجانب إضـــافة مادة تمنح إجازة الأبوة، وأخرى تســـمح بنظام إجراءات وســـاعات عمل مرنة يجري تحديد معاييرها وشـــروطها في لوائح العمل. كما بدأ المجلس القومي للمرأة في المرحلة

التنفيذية لبرنامج الادخار والإقراض الرقمي من خلال إقامة دورات تأهيلية تتضمن منهجية الادخار والإقراض والتثقيف المالي في 13 محافظة، كما استمر المجلس في العمل على حملة طرق الأبواب بعنوان "ريادة الأعمال للمرأة الريفية". كما تدرس الحكومة وضع مقترح بتخفيض ساعات العمل لنحو ست ساعات لأربع فئات في القطاع العام والخاص من بينهم الأم المرضعة.

وبخصوص النتيجة المستهدفة الإستفادة من العنصر النسائي في الشرطة بما يدعم الخطط الأمنية في مختلفة المجالات لاحظت مؤسسة ماعت اقدام وزير الداخلية في حركة التنقلات الأخيرة على تعيين امرأة برتبة لواء لمنصب مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، كما أوعزت تقارير مختلفة الشرطة النسائية في الحد من جرائم التحرش والعمل على مكافحة العنف الأسري. فيما يخص النتيجة المستهدفة تطوير محاكم الأسرة، لاحظت ماعت استمرار الجهة المنوط بها تنفيذ هذه النتجية وهي وزارة العدل في العمل على تنفيذ هذه النتيجة من خلال تطوير محاكم الأسرة وإنشاء أخري خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

فيما يخص النتيجة المستهدفة المتعقة برفع الوعي بحقوق الطفل لاحظت مؤسسة ماعت قيام العديد من الجهات الحكومية والوطنية المعنية والمجالس القومية المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني بجهود متواصلة لرفع الوعي لدى جميع فئات المجتمع بحقوق الأطفال وحمايتهم من كافة أشكال العنف والإساءة والممارسات الاجتماعية الضارة كما رصدت مؤسسة ماعت مُطالبات للجنة التضامن بمجلس النواب تحث فيها الحكومة على رفع الوعي بحقوق الطفل وتشجيع المبادرات التي تعمل على ترسيخ حقوقه.

أما ما يخص النتيجة المستهدفة الحد من استمرار الممارسات التي تندرج تحت أسوأ أشكال عمالة الأطفال لاحظت مؤسسة ماعت بعض التدابير التي قامت بها الحكومة من أجل الحد من هذه الممارسات كحملات التوعية والمبادرات الأخري، كما تضمن مشروع قانون العمل الجديد المزمع إصداره حظر عمل الأطفال قبل بلوغهم 15 عامًا مع إمكانية تدريبهم في سن 14 عامًا بما لا يقيد من حصولهم على التعليم، لكن تظل مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في مصر يتطلب مزيد من الجهود من أجل القضاء كليا علي هذه الظاهرة وللوصول لما استهدفته الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان من نتائج في هذا السياق، في ظل غياب التأثير الفعال لمكاتب القوة العاملة في المحافظات، وهي المنوط بها وفقا للمادة 137 من اللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم 12 لعام 1996 المعدل بالقانون رقم 126 لسنة 2008، إجراء المراقبة الدائمة علي صاحب العمل للتأكد من التزامه في تشغيل الأطفال بأحكام

القانون واللائحة وعلي وجه التحديد الأحكام المتعلقة بساعات العمل المحددة وحسن معاملة صاحب العمل للأطفال وعدم الحاق ضرر بالأطفال العاملين لديه بدنيا ونفسيا، لكن في الغالب إن مكاتب القوي العاملة لا تقوم بهذه الأدوار بما يتعارض مع الرأي التي أبدته منظمة العمل الدولية بإن القضاء على عمالة الأطفال على نحو يتماهى مع الهدف 8.7 من أهداف التنمية المستدامة يتطلب أنظمة قوية لتفتيش العمل لأنه نادراً ما يصل التفتيش إلى مناطق العمال في الاقتصاد غير الرسمي، حيث يعمل غالبية الأطفال.

فيما يخص النتيجة المستهدفة دراسة تشجيع التوسع في تطبيق نظام الأسر البديلة الكافلة للأطفال الأيتام. وضعت مصر هدفًا بإلغاء دور الأيتام بحلول عام 2025، واستبدال هذه الدور بأسر للرعاية البديلة وجري إغلاق 37 دور للرعاية في عام 2022 وفقا لبيانات وزارة التضامن الاجتماعي. وبشكل عام لاحظت مؤسسة ماعت بعض التقارير التي تشيد بدور الحكومة المصرية في تطبيق مصالح الطفلي الفضلي ومن بين الأمثلة على ذلك تخصيص استثمارات في خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2022 - 2023 بأكثر من 7 مليون جنيه لتطوير السياسات المتعلقة بحماية الطفل في مصر.

فيما يخص النتيجة المستهدفة خفض معدلات البطالة بين الشباب، وتطوير قدراتهم بما يناسب سوق العمل، نصت مخرجات الحوار الوطني المعلن عنها في أغسطس 2023 على ضروة ربط مشروعات تخرج الطلاب في الكليات والمعاهد والمدارس المعنية بريادة الأعمال مع التركيز على مشروعات ريادة الأعمال الزراعية لما ترتبط به من توفير الأمن الغذائي. كما نصت على ضرورة التوسع في التعريف بثقافة ريادة الأعمال وتشجيع الشباب والنشء على فهمها وتطبيقها من خلال المدارس ومراكز الشباب ووسائل الإعلام المختلفة. كما نصت على ضرورة انشاء صندوق استثماري لدعم تمويل الشركات الناشئة التي قد ينشأها الشباب.

فيما يخص النتيجة المستهدفة تعزيز الخدمات المقدمة للشباب في المحافظات الحدودية والأماكن النائية لاحظت مؤسسة ماعت توجيه استثمارات عامة بقيمة 1.9 مليار جنيه لتعزيز الخدمات الخاصة بالشباب في المناطق الحدودية والنائية.

فيما يخص النتيجة المستهدفة الوارد في البند الفرعي والخاصة بتمكين الشباب من المشاركة في الحياة العامة، خصصت الحكومة استثمارات بقيمة 33 مليون جنيه لإنشاء وتطوير 4 مراكز تعليم مدني في محافظات مختلفة، كما وجهت 25

مليون جنيه لإنشاء وتطوير المدن الرياضية بالمحافظات، فضلاً عن توجيه 100 مليون جنيه، لإنشاء وتطوير منشآت المدن الشبابية.

وفيما يخص النتجية المستهدفة المتعلقة بتعزيز مشاركة ذوي الإعاقة، في المحور الخاص بذوي الإعاقة قامت مصر بترشيح الخبيرة هبة هجرس، لمنصب المقرر الخاص لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومن المحتمل أن تتعين الخبيرة كمقررة في هذا المنصب. وفيما يخص النتيجة المستهدفة الخاصة بتعزيز تمتع الاشخاص ذوي الإعاقة بالحق في العمل الملائم، استمرت وزارة العمل في تعيين هؤلاء الأشخاص وفقا لما يلائمهم من وظائف متاحة وفي الفترة من يناير حتى يوليو 2023 جري تعيين ثماني آلاف شخص من ذوي الإعاقة.

وفيما يخص النتيجة المستهدفة تطوير الخدمات المتكاملة لذوي الإعاقة أعلنت وزارة التضامن الاجتماعي في فبراير 2023 طرح بطاقات الخدمات المتكاملة لمستحقيها من الأشخاص ذوي الاعاقة وفقا لألوان محددة، حيث يشير كل لون لنسبة الإعاقة ودرجتها؛ وقد جري تحديد اللون الأزرق المعتاد للإعاقات الشديدة والإعاقات بالغة الشدة، واللون الأخضر للإعاقات المتوسطة، واللون الأرجواني للإعاقات البسيطة. ويذكر أن بطاقة إثبات الإعاقة تضفي مميزات عديدة للشخص من ذوي الإعاقة؛ كتمكين حاملها من الجمع بين معاشين، الدمج في المدارس والجامعات، والتعيين بنسبة 5% من عدد العاملين والإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية علي السيارات والإعفاء من الضرائب، بالإضافة إلى الحصول على سكن حكومي مناسب والإعفاء الجمركي علي الأجهزة التعويضية، والتخفيض علي وسائل النقل والمواصلات والتعامل مع حاملها أمام جميع الجهات الحكومية أنه معاق، والكشف المجاني في المستشفيات، وخصومات علي اشتراكات مراكز الشباب والأندية الرياضية ومجانية الدخول في

فيما يخص النتيجة المستهدفة "تعزيز المساعدة القضائية لكبار السن وتسهيل ولوجهم لسبل التقاضي" لاحظت مؤسسة ماعت قيام وزارة العدل بتهيئة مباني الجهات والهيئات القضائية والجهات التابعة لها، وإتاحتها للأشخاص كبار السن وذوي الإعاقة بشكل يتناسب مع احتياجاتهم، وتوفير كافة الخدمات لهم بشكل ميسر، كما خصصت وزارة العدل مكاتب مساعدة لخدمة ذوي الإعاقة وكبار السن في جميع المحاكم الابتدائية والجزئية على مستوى الجمهورية، وتم تدريب عدد من الموظفين بجميع المحاكم لتقديم المساعدات القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير أعمالهم كافة. فيما يخص النتيجة المستهدفة تشجيع التوسع في إنشاء

دور رعاية لكبار السن. لاحظت مؤسسة ماعت وجود 338 دار ونادي لكبار السن يستفيد منهم أكثر من 32 ألف من كبار السن.

3.3 التحديات التي تحول دون إعمال بعض الحقوق فيما يخص المرأة والطفل

3.1 عدم طرح القانون الشامل الخاص بحماية المرأة من العنف

استهدفت الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في البند الخاص بالمرأة إصدار قانون شامل لمكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة. مع ذلك فطول عامين علي الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ظل هذا القانون بعيدًا عن النقاش العام، وبعد جلسة العنف الأسري الخاصة بالحوار الوطني استنكرت مجموعة من المنظمات النسوية وبعض الأحزاب ما اسموه " تجاهل الحوار الوطني " النقاشات التي دارات حول قانون مكافحة العنف ضد المرأة وتري مؤسسة ماعت إنه قد يشكل مناقشة إصدار قانون شامل لحماية المرأة من كافة أشكال العنف ضرورة في ظل معدلات العنف المرتفعة التي تتعرض لها المرأة المصرية خطوة إيجابية، فوفقا لأخر مسح أجراها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء فإن 34% من النساء اللواتي سبقن لهن الزواج تعرضن للعنف البدني أو الجنسي، وغني عن القول إن ذلك سيمثل تحقيقا (للنتيجة 7أ المحور الثالث) الواردة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

3.2 القدرة الضعيفة للرقابة على أسوأ اشكال عمل الأطفال

لا تزال تعاني مصر وفقا لتصريحات رسمية من محدودية اعداد مفتشي العمل، بجانب القدرة الضيعفة علي متابعة أسوأ اشكال عمل الأطفال ويتطلب ذلك رفع أداء مفتشي العمل الذين يرقبون عمل الأطفال في المنشآت والمهن الخطرة، مع تحسين قدراتهم المهنية والشروع في تعيين عدد أكبر من المفتشين لسد الفجوة بين العدد الحالي للمفتشين والعدد المفترض تواجده مع الأخذ بالتوصية الفنية لمنظمة العمل الدولية التي تفيد بضرورة وجود مفتش واحد لكل 15000 عامل في الاقتصادات النامية، وعليه فإن مصر مُطالبه بالعمل علي توظيف عدد اخر من مفتشي العمل.

4.2 المحور الخاص ببناء القدرات

فيما يخص النتيجة المستهدفة في البند الفرعي الأول "إنشاء قاعدة بيانات وطنية خاصة بحقوق الإنسان معنية بتجميع وتبويب وفهرسة القوانين، مدونات

السلوك، والاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية ذات الصلة المنضمة إليها، والتطبيقات القضائية في تطبيق معايير وضمانات حقوق الإنسان الصادرة عن المحاكم العليا المصرية. لاحظت مؤسسة ماعت العمل علي تحقيق هذه النتيجة مثل إنشاء وزارة العدل لقاعدة التشريعات القومية، كما استمرت إدارة حقوق الإنسان بمكتب النائب العام في تحديث قاعدة بيانات مركزية تجمع البانات والمعلومات المتعلقة بأهم الجرائم ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان والمتهمين فيها، وما آلت إليه التحقيقات، والأحكام الجنائية الصادرة بشأنها، وتصنيفها، وتبويبها طبقا للأصول العلمية المقررة، كما أنها أنشأت قاعدة بيانات بشأن الاختفاء القسري، فضلا عن إنشاء قاعدتي بيانات لجريمتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وقاعدة لبيانات التعذيب واستعمال القسوة والاحتجاز بدون وجه حق. لكن ظل الوصول إلى هذه القاعدة غير ممكن للجمهور.

فيما يخص النتيجة المستهدفة في ذات البند الفرعي والخاصة بعقد الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في مجال تعزيز الثقافة المجتمعية بمبادئ وقيم حقوق الإنسان لاحظت مؤسسة ماعت توقيع وزارة التضامن الأجتماعي عدد من بروتوكولات التعاون مع بعض منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان لتعزيز الثقافة المجتمعية بحقوق الإنسان إعمالا لهذه النتيجة.

فيما يخص النتيجة المستهدفة في البند الفرعي الخامس المتعلقة بتقديم الدعم التقني في مجال حقوق الإنسان لمؤسسات التدريب الوطنية المعنية ببناء قدرات موظفي الخدمة المدنية، تابعت مؤسسة ماعت تقديم هذا الدعم لبعض الهيئات الوطنية مثل مركز التنمية المحلية التابع لوزارة التنمية المحلية وبعض إدارت حقوق الإنسان في الوزرات وفي المحافظات المصرية، مع ذلك لا تزال تلاحظ مؤسسة ماعت إن هذا الدعم محدودًا ويتطلب المزيد.

3. مسار بناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان

يُعد مسار التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، ركنًا أساسيا تقوم عليه أي استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان وخطط العمل التنفيذية وليس أدل على ذلك من توجيه رئيس الجمهورية في 12 ديسمبر 2022 وزير الخارجية سامح شكري بالعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان في مصر.

فمن البديهي، حتى مع وجود تشريعات وسياسات عامة وخطاب يحث على احترام حقوق الإنسان والارتقاء بها، فإنه يبقي لتحويل هذه التشريعات والسياسات إلى واقع ملموس

وموظفون واعون بهذه التشـريعات والسـياسـات وبأهمية تنفيذها، ولذلك أفردت الاسـتراتيجية محورًا كاملًا للتثقيف وبناء القدرات لاسـيما لأعضـاء هيئة الشـرطة ولقوات انفاذ القانون وأعضـاء الهيئات القضـائية والجهاز الإداري. وخلال تصـنيف مؤسـسـة ماعت للنتائج المسـتهدفة في المحاور الأربعة للاسـتراتيجية وُجد أن (42) نتيجة مسـتهدفة يُمكن أن تُفعـل بـإحراز تقـدُم في مسـار التثقيف وبنـاء القـدرات. وفي العـام الثـاني علي إطلاق الاستراتيجية تابعت مؤسسة ماعت جهود الجهات الحكومية المنوط بها تنفيذ الاستراتيجية في مسـار التثقيف وبناء القدرات، أما بالتعاون مع المجالس القومية المتخصـصـة. أو بالتعاون مع منظمات دولية.

وتمثلت هذه الجهود (ترد الجهود المتعلقة بنشـر ثقافة حقوق الإنسـان وبناء القدرات وتنظيم الفاعليات تفصـيلاً والجهة المُنفذة في الجدول أدناه) في إقامة ورش عمل ومحاضـرات لنشـر ثقافة حقوق الإنسـان، ما يتسـق مع غالبية النتائج المسـتهدفة في الموضـوع الفرعي الأول في المحور الرابع، أو الطلاب الجامعيين. إضـافة إلى إقامة تدريبات لبناء قدرات الموظفين في الوزارات المختلفة وفي المحافظات، ما يتفق مع النتيجة المسـتهدفة رقم (5) في الموضـوع الفرعي الخامس الخاص بتعزيز برامج تدريب العاملين في الجهاز الإداري بجانب تثقيفهم وذلك في المحور الرابع، وأخيرًا تنظيم فاعليات وندوات من أجل التعريف بالاسـتراتيجية الوطنية لحقوق الإنسـان. وقد حازت الجهات المنوط بها تنفيذ الاستراتيجية في مسار التثقيف وبناء القدرات على 30 نقطة في المؤشر التي اعتمدته مؤسـسـة ماعت في منهجية التقرير، مقارنة بنحو 45 نقطة في العام الأول للإسـتراتيجية ومن المفترض أن تحقق هذه الجهات 420 نقطة بحلول سبتمبر 2022.

الجدول الخامس: النقاط المحرزة وفقا لمسار بناء القدرات والتثقيف في حقوق الإنسان

مسار بناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان	النقاط المحرزة	النقاط المطلوبة وفقا للمدي الزمني (5 سنوات)
العام الأول	45	420
العام الثاني	30	
إجمالي	75	

يتضـح مـن الجـدول السـابق تراجعًـا يبـدو قـد طـرأ فـي تفعيـل مسـار بنـاء القـدرات والتثقيـف فـي مجـال حقـوق الإنسـان فـي العـام الثـاني علـي الإسـتراتيجية، مقارنـة

بالعام الأول وقد يكون ذلك مدفوعا بعدم حماسة بعض الجهات علي تنفيذ النتائج الوارادة في الإستراتيجية أو عدم الوعي بأهيمة هذا المسار الذي يشكل اساس الإستراتيجيات الوطنية لحقوق الإنسان، ورغم ذلك ظلت بعض الوزرات تقوم بدورها في إطار محاولة تفعيل بعض النتائج التي تتطلب بناءًا للقدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال البرامج والدورات التدريبة التي نظمتها مثل وزارة التخطيط والتنمية الأقتصادية، ووزارة الداخلية، ووزاة التضامن الأجتماعي وأخيرًا وزارة التنمية المحلية. ففي أبريل 2023 عقد قطاع حقوق الانسان بوزارة الداخلية ما يربو علي ست دورات ومحاضرات للضباط العاملين بقطاعات وادارات الوزارة المختلفة. لنشر ثقافة حقوق الانسان بين هؤلاء الضباط ولا شك إن تواصل هذه الدورات تزيد من احتمالية تحقيق النتائج المستهدفة بالاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان ذات الصلة بتدريب أعضاء هيئة الشرطة، التي تنص على ضرورة مواصلة بناء قدرات وتدريب هيئة الشرطة في مجال الالتزام بقيم ومبادئ حقوق الإنسان المتعارف عليها دولياً. كما عقدت وزارة التخطيط والتضامن والتنمية المحلية بالتعاون أما مع المجلس القومي لحقوق الإنسان أو اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان دورات تدريبية مماثلة. مع ذلك تُبين عدد من الوقائع التي وثقتها مؤسسة ماعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير استمرار ضعف ثقافة حقوق الإنسان لدي بعض العاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة لاسيما دور الرعاية الاجتماعية هو ما يستدعي المزيد من الخطوات الرامية إلي تدريب الموظفين العمومين في جميع قطاعات الدولية في مجال حقوق الإنسان وذلك حتي تنعكس ثقافة حقوق الإنسان علي ارض الواقع، ويقع علي عاتق المجلس القومي لحقوق الإنسان باعتباره المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان دورًا حاسمًا في تحفيز عملية التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان لاسيما في ظل المشاريع الذي ينفذها المجلس بتمويل من الاتحاد الأوروبي والتي تهدف إلي محاولة المشاركة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لاسيما نشر ثقافة حقوق الإنسان.

الجدول السادس: الأنشطة المقامة في إطار بناء القدرات والتثقيف

النشاط	الموضوع	جهة التنفيذ	الفئة المستهدفة
برامج ودورات تدريبية لبناء القدرات	بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان للعاملين بوزارة التضامن الأجتماعي	المجلس القومي لحقوق الإنسان بالتعاون مع وزارة التضامن الأجتماعي	23 موظفا بينهن 19 من النساء، يعملون في وظائف قيادية بوزارة التضامن الأجتماعي من بينهم مديري إدارات خدمة المواطنين ورؤساء إدارات مركزية بالديوان العام بالوزارة وأخصائيين اجتماعيين
	التعريف بمبادئ الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) والإطلاع علي تجارب الدول فى آلية التفتيش الداخلية كما ورد بكتيب تقييم مدى الإمتثال لقواعد "نيلسون مانديلا" وفهم حقوق النزلاء ومعاملتهم وفقا لقانون تنظيم مراكز الإصلاح والتأهيل المجتمعى وقواعد الأمم المتحدة النموذجية لمعاملة السجناء.	مكتب الامم المتحدة لمكافحة المخدرات بالتعاون مع وزارة الداخلية	العاملين في مراكز الإصلاح والتأهيل
	الاسبوع التدريبي لتفعيل وحدات حقوق الإنسان بالمحافظات	وزارة التنمية المحلية واللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان	28 من رؤساء وحدات حقوق الإنسان
	بناء قدرات العاملين في دواوين المحافظات	وحدات حقوق الإنسان في محافظات البحر	عدد من العاملين بدووايين محافظات

النشاط	الموضوع	جهة التنفيذ	الفئة المستهدفة
		الأحمر والفيوم والغربية	الفيوم والبحر الأحمر والغربية
	أساسيات حقوق الإنسان لموظفي وزارة التخطيط، كمرحلة أولى من سلسلة برامج تدريبية تشمل كل موظفي الوزارة والجهات التابعة، بهدف تعزيز مسيرة حقوق الإنسان في مصر وتكثيف الجهود الوطنية لبناء القدرات والتدريب في هذا المجال وفق المبادئ التي صاغتها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.	وزارة التخطيط بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان	موظفي وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
	نشر ثقافة حقوق الانسان بين افراد الداخلية	وزارة الداخلية	ضباط وكوادر وزارة الداخلية
	دورة تدريبية حول قيم المواطنة وحقوق الإنسان في إطار مشروع تعزيز قيم المواطنة والمشاركة الاجتماعية لدي الشباب في محافظات الدلتا	الهيئة العامة للإستعلامات وزارةالتضامن بالتعاون مع المجتمع المدني	60 شخص بينهم فتيات في محافظات الدلتا
ورش عمل	بناء القدرات والتدريب على كتابة التقارير إلى اللجة المعنية بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية	المفوضية السامية واللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان	الوزرات ذات الصلة
	بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان	الهيئة الدولية للصليب الأحمر وزارة الداخلية	طلاب أكاديمية الشرطة
	بناء القدرات في مجال تتبع التوصيات الوطنية	المفوضية السامية واللجنة العليا	عدد من موظفي اللجن العليا الدائمة لحقوق الإنسان

النشاط	الموضوع	جهة التنفيذ	الفئة المستهدفة
	وخطط تنفيذ هذه التوصيات		
بروتوكولات تعاون	بروتوكول تعاون لبناء القدرات وإعداد البحوث في مجال حقوق الإنسان	المجلس القومي لحقوق الإنسان ووزارة التضامن الاجتماعي	العاملين بوزارة التضامن والهيئات التابعة لها والجمعيات الأهلية في ست محافظات
	بروتوكول تعاون لنشر ثقافة حقوق الإنسان	المجلس القومي لحقوق الإنسان وعدد من الجامعات المصرية	عدد من طلاب جامعة ال
ندوات	تعزيز دور الشباب في نشر حقوق الانسان	المجلس القومي لحقوق الانسان بالتعاون مع جامعة عين شمس	عدد من طلاب جامعة عين شمس
	نشر ثقافة حقوق الإنسان في المحافظات	المجلس القومي لحقوق الإنسان وبعض وحدات حقوق الإنسان في المحافظات	موظفي وحدات حقوق الإنسان في المحافظات

يظهر من الجدول السابق، الجهود التي مارستها الجهات المنوط بها تنفيذ النتائج المستهدفة التي تتطلب العمل على التثقيف وبناء القدرات ونشاط الجهات المنوط بها تنفيذ النتائج التي تتطلب بناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان مثل بعض الوزرات كوزارة الداخلية بجانب وزارة التخطيط والتضامن الاجتماعي بالتعاون مع المجلس القومي لحقوق الإنسان وبعض الهيئات الدولية مثل المفوضية السامية لحقوق الإنسان لكن ظلت هناك حاجة لإعداد وإطلاق خطة وطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان تحقق النتيجة المستهدفة في البند الفرعي الثاني الخاص بإدماج مكون حقوق الإنسان في مراحل التعليم في المحور الرابع الخاص ببناء القدرات والثقيف في مجال حقوق الإنسان كما لا يزال هناك ندرة في الأبحاث والدراسات العلمية التي تطور مناهج حقوق الإنسان مع دمجها

في مقررات التعليم ما قبل الجامعي والجامعي لتحقيق النتيجة المستهدفة في البند الفرعي الثاني من المحور الرابع وهي النتيجة الخاصة بالتوسع في إجراء البحوث والدراسات العلمية بشأن تطوير منهجيات تدريس مواد حقوق الإنسان.

الشكل الثاني: مؤشر بناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان

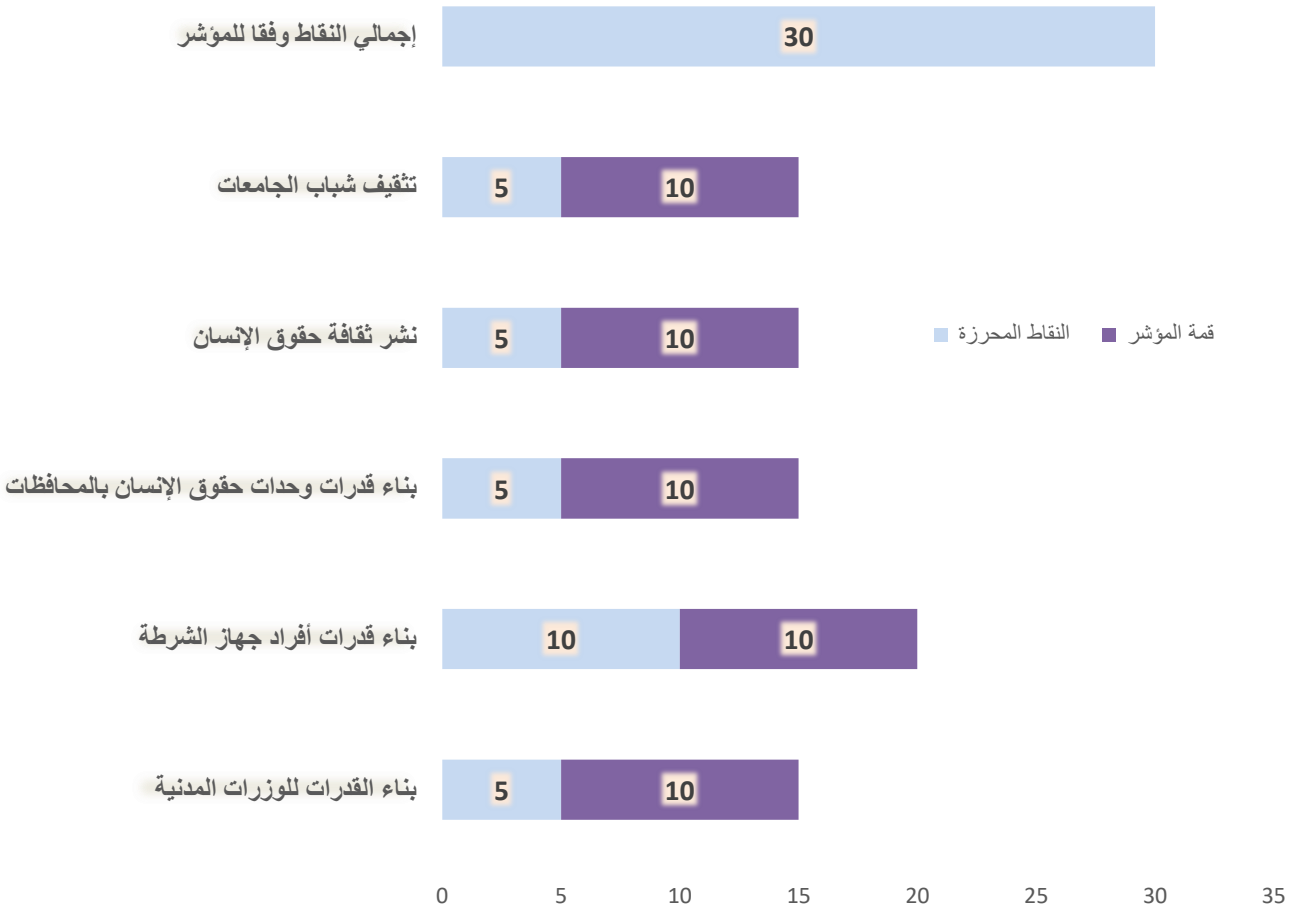

يُلاحظ من الرسم البياني إن الجهات المنوط بها تنفيذ النتائج المستهدفة الخاصة بمسار التثقيف وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان، حازت 30 نقطة في العام الثاني من إطلاق الاستراتيجية مقارنة بنحو 45 نقطة في العام الأول للإستراتيجية. ومن المفترض أن تحصل الجهة المنوط بها تنفيذ النتائج المستهدفة وفقا لهذا المسار، وفقا للمؤشر التي اعتمدت عليه منهجية التقرير 420 نقطة بحلول سبتمبر 2026. وقد تحققت هذه النقاط بفضل تدريبات بناء القدرات التي أجرتها وزارة الداخلية ممثلة في مركز بحوث الشرطة لطلاب كليات

الشـــرطة وقوات انفاذ القانون، بالتعاون مع الهيئات الدولية مثل الهيئة الدولية للصـــليب الاحمر ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكذا تدريبات بناء القدرات التي أجرتها وحدات حقوق الإنسـان في الوزارات المدنية مثل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصـادية ووزارة التضامن الاجتماعي.

كما لاحظت ماعت خطوات جادة لنشـر ثقافة حقوق الإنسـان بين شـباب الجامعات قام بها اصـحاب المصـلحة مثل المجلس القومي لحقوق الإنسـان بالتعاون مع بعض الجامعات إلا إن هذه الخطوات يجب أن تعمم على عدد كبير من الجامعات لاسـيما في صـعيد مصـر الذي لم ينال من هذه الخطوات إلا النذر اليســير. كما ظلت ايضـــا توعية العاملين في دواوين المحافظات محدودة ولم ترقي للمســـتوي المرجو الوارد في الإســـتراتيجية الوطنية لحقوق الإنسـان. ورغم الجهود السـابقة تري مؤسـسـة ماعت ضـرورة في توسـيع قاعدة المتدربين، مع وضـــع مؤشـــرات لقياس إثر هذه التدريبات في ظل غياب مؤشـــرات لقياس أثر البرامج التـدريبـة في مجـال حقوق الإنســـان على الموظفين العموميـن، والتبـاطؤ التي تبـديـه بعـد المحافظات في إعادة تشكيل وحدات حقوق الإنسان لديها.

ثانيا: التحديات التي تواجه الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

بعـــد عـــامين علـــى إطـــلاق الاســـتراتيجية الوطنيـــة لحقـــوق الإنســـان، ومـــع التـــدابير والخطـوات التنفيذيـة التـي تقـوم بهـا الجهـات المنـوط بهـا التنفيـذ للعمـل علـى تحقيـق 226 نتيجـة مسـتهدفة وُزعـت علـى المحـاور الأربعـة التـي تشـكل هيكـل الاسـتراتيجية. إلا إن تفعيـل هـذه النتـائج مـن خـلال المسـارات الثلاثـة التـي وضـعتها الإسـتراتيجية لا يـزال يواجـه تحـديات أساسـية تـؤخر مـن تحقيـق غالبيـة النتـائج لاسـيما النتـائج التـي تحظـي بقـدر مـن الأهميـة. وحقيقـة الأمـر إن تجـاوز هـذه التحـديات لـيس طريـق شـاق أو بعيـد للغايـة، لكـن يتطلـب فقـط تكامـل الجهـود بـين جميـع اصـحاب المصـلحة والعمـل علـى تطبيـق التوجيهـات الصـادرة مـن السـلطة التنفيذيـة سـواء رئـيس الجمهوريـة أو رئيس مجلس الوزراء وإجمالًا فإن هذه التحديات تتمثل في:

1. غياب خطة عمل تنفيذية

للعام الثاني علي التوالي يشـــكل غياب خطة عمل تنفيذية التحدي الواضـــح لتفعيل بعض النتائج المســـتهدفة من الإســـتراتيجية الوطنية لحقوق الإنســـان، فبعض النتائج من غير الواضـــح من الجهة المنوط بها تنفيذها ونتائج أخري تتطلب شـــراكة بين أكثر من جهة وبعد أن أبرزت مؤسـسـة ماعت هذا التحدي في العام الأول لإطلاق الإسـتراتيجية يبدو إن أصـحاب المصـلحة الأخرين انتبهوًا لهذا التحدي الماثل أمام تفعيل الإسـتراتيجية فعلي سـبيل المثال

في مايو 2023 قال المجلس القومي لحقوق الإنسان إن الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تستدعي خطة وجهة تنفيذية تعمل علي تحقيق النتائج الورادة فيها، وفي يوليو 2023 قالت مشيرة خطاب رئيسة المجلس القومي لحقوق الإنسان إن الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان كوثيقة ليس ذات قيمة إلا إن تبعهًا خطوات تنفيذية. وفي جلسة الحوار الوطني المنعقدة في 3 سبتمبر 2023 لفت دلل بعض المشاركين على الرأي السابق معتبرين إن الإستراتيجية وإن كانت وثيقة ذات أهمية خاصة ولكنها تحتاج للتطبيق وطالبوًا بالاتفاق على خطة تنفيذية تتضمن متابعة تنفيذ النتائج الواردة فيها.

2. غياب مفهوم التثقيف القاعدي

لاحظت مؤسسة ماعت إن الجهات المنوط بها تنفيذ النتائج المستهدفة المتعقلة ببناء القدرات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان ركزت خلال العام الثاني من الإستراتيجية على مسألة نشر ثقافة حقوق الإنسان بين شباب الجامعات مُتناسين إن هذه الثقافة من المفترض أن تبدأ من المدرسة أو بالأحرى من مراحل التعليم المبكر كرياض الاطفال ولم يبدأ العمل حتى الوقت الحالي على النتيجة المستهدفة في البند الفرعي الأول من المحور الرابع الخاص بالتثقيف وبناء القدرات المتعلقة بإعداد خطة وطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان.

3. أزمة الديون

تؤثر المستويات المرتفعة للديون علي حقوق الإنسان لاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وفي مصر استشرت الديون وخدمة فوائد الديون بوتيرة متسارعة نتيجة الأزمات المتلاحقة مثل كوفيد - 19 والحرب الروسية الأوكرانية، ويحمل ارتفاع الدين الخارجي مصر اعباء اضافية تؤثر علي إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وثمة علاقة مباشرة بين ارتفاع خدمة الدين والحفاظ علي استقرار النظام المالي كما إنه يحد من قدرة الدولة على الإنفاق على القطاعات الاجتماعية لاسيما التعليم والصحة؛ حيث تقتطع خدمة الدين بما تشمله من الفوائد وأقساط القروض 81% من إجمالي المصروفات العامة في موازنة العام المالي الحالي 2023/2024 .

وقد وصلت فوائد الدين بالموازنة العامة للدولة 2022- 2023 نحو 690.2 مليار جنيه مقابل 579.6 مليار جنيه في موازنة عام 2021- 2022، بزيادة 19%. يؤدي ذلك إلى تقليص الانفاق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما يحد من جمهود التنمية. وفي الحوار التفاعلي مع الخبيرة المستقلة المعنية بأثار الديون الخارجية في الدورة 52 لمجلس حقوق الإنسان الذي عُقدت في الفترة من 27 فبراير حتي 4 أبريل اعترفت مصر بالتحديات التي تواجهه نتيجة زيادة تكلفة الدين والدائرة المفرغة من

زيادة الدين الأجنبي وأقرت مصر بإن لهذه الديون تأثير علي حقوق الإنسان. كما أقرت مصر في تقريرها الطوعي لعام 2021، إن الدين الحكومي، بجانب الأزمات المتعددة مثل كوفيد 19، يمثل تحديًا ناحية تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولا شك إن هذه الأهداف تتقاطع مع حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في الصحة والتعليم والعمل اللائق، وهو ما يؤثر بطبيعة الحال على الأكثر الفئات ضعفًا والفئات الأولي بالرعاية.

4. التحديات الاقتصادية

ما لا شك فيه إن واحدًا من التحديات التي واجهت تفعيل بعض النتائج المستهدفة من الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لاسيما المحور الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية هو التحدي الاقتصادي الذي عاظم من أثاره الحرب الروسية الأوكرانية والتي أثرت على سلاسل الإمداد وهوت بسعر العملة المصرية مقابل العملات الأجنبية وما تبع ذلك من إجراءات لتحرير سعر الصرف للعملة المصرية مقابل العملات الأخرى. ما قلص النمو الاقتصادي وغل يد الحكومة في الوفاء بالتزاماتها حيث ارتفعت تكلفة المعيشة وارتفاع اسعار الخدمات الأساسية والمواد الغذائية لمستويات لم يسبق أن وصلت إليها. وفقا لتقرير صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في نوفمبر 2022 فإن الحرب الروسية الأوكرانية خفضت 20% من دخل الأسرة المصرية بسبب البطالة او ايقاف بعض المشاريع وتخفيض بعض الأجور. ورغم محاولات الحكومة توفير بدائل لتفادي الأزمة الاقتصادية إلا إن أعداد لا بأس بها لا تزال متضررة وهو ما أثر على تفعيل مجموعة من النتائج الواردة في الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. وقد ادت الأزمة الاقتصادية إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي وصل إلى 36.5% في يوليو 2023 متأثر بارتفاع اسعار الغذاء والمشروبات بنسبة 68%، ووصلت أسعار بعض السلع الأساسية لمستويات غير مسبوقة ما جعل بعض الفئات الاقل دخلاً تعزف عنها مُجبرة.

5. التحدي الذي يواجه المنظمات التي لم توفق أوضاعها

من بين التحديات التي لاحظتها مؤسسة ماعت، هو إغلاق المنظومة الإليكترونية الخاصة بتوفيق اوضاع منظمات المجتمع المدني وفقا لقانون ممارسة العمل الأهلي، فقد وصل عدد مؤسسات المجتمع الأهلي الذين استوفوا كافة مستندات توفيق الأوضاع ورقيا وإلكترونيا ما يصل إلي "32924" من بينهم 55 منظمة أجنبية من إجمالي عدد المنظمات التي تقدمت وقد وصل عددهم نحو 35770 و ذلك في ظل تصريحات رسمية تُشير إلي إن عدد منظمات المجتمع المدني بما في ذلك الجمعيات الأهلية يصل لنحو " 52 الف جمعية و مؤسسة ومع إغلاق هذه المنظومة في يوم 11 ابريل 2023 ظلت باق المنظمات بلا توفيق

للأوضاع في ظل مزاعم بإن المنظومة الإليكترونية للتسجيل لم تكن ذات كفاءة عالية ولم يشرف عليها موظفون مدربون.

6. محدودية الإلمام بالوسائل التكنولوجية لدي بعض موظفي الجهاز الإداري

لاحظت مؤسسة ماعت إن واحدة من التحديات التي تواجه تنفيذ بعض النتائج المستهدفة من الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان هو عدم إلمام العاملين في الجهاز الإداري والموظفين العموميين بالوسائل والتقنيات الحديثة. فعلي سبيل المثال؛ اشتكي عدد من المحامين بإن تطبيق خطة الأرشفة الإلكترونية والتي كان المرجو منها تسريع وتيرة إجراءات التقاضي ساهم في تباطؤ هذه الإجراءات ونجم ذلك عن إن الموظفين القدامى لا يجيدون التعامل مع الوسائل التكنولوجية الحديثة، وبالتالي يستغرقون شهرا للقيام بأمور قد تُنجز من قبل من يجيد التعامل مع الحاسوب والإنترنت في يومين أو ثلاثة بحد أقصى، ووفقا لشهادات بعض المحامين التي اطلعت عليها ماعت فإن الاعتماد على التكنولوجيا يرمي إلى تقليص الوقت لكن ما حدث في الواقع هو النقيض.

تجلي ذلك مرة أخري اثناء الانتخابات النقابية حيث جري انشاء موقع الكتروني لوزارة القوى العاملة يتيح تسجيل بيانات المؤهلين للترشح وكان الاجراء بمثابة خطوة تجريبية في اتجاه التسجيل الالكتروني للمنظمات النقابية ومرشحيها وإجراء عملية الانتخابات أيضاً إلكترونياً، غير أن بعض المديريات امتنعت عن رفع بعض المشاريع الانتخابية بما تتضمنه من كشوف الجمعيات العمومية ليترتب على ذلك عدم قدرة الراغبين في الترشح في التسجيل الكترونياً، من ثم رفض تسلم طلبات ترشحهم ومستنداتها الورقية وبالتالي الحرمان من حق الترشح مع ذلك فقد لاحظت ماعت استجابة ديوان وزارة العمل لراغبي الترشح الذين لم يتمكنوا من التسجيل الالكتروني لعدم وجود أسمائهم على "النظام الإليكتروني للتسجيل" باستقبال أوراقهم ورقيًا.

7. عدم حداثة الإحصائيات الرسمية بخصوص بعض النتائج الواردة في الإستراتيجية

من بين التحديات التي تواجه الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان نُدرة وعدم حداثة البيانات الخاصة ببعض النتائج المستهدفة من الاستراتيجية على سبيل المثال تستهدف الإستراتيجية الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال مع ذلك فإن أخر مسح لعمل الأطفال في مصر، أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال في عام 2010، ونشرت نتائجه في عام 2012 وخلص إلى انخراط حوالي 1.6 مليون طفل بين سن 12 و17 عامًا في مصر. إلا إن هذه البيانات تظل بحاجة لتحديث فلا يمكن تقييم ظاهرة في ضوء بيانات غير منطقية لا سميا إن عدد الأطفال في مصر بلغ في الوقت الحالي 41 مليون طفل كأعلى معدل للأطفال في المنطقة العربية. والدليل الأخر هو استهدف الاستراتيجية في البند الفرعي الخاص بحقوق المرأة في المحور الثالث التوسع في جمع البيانات على المستويين القومي والمحلي وهو ما لم يتحقق في الواقع العملي. لذلك فإن الحاجة لتحديث البيانات والإحصاءات الرسمية يمكن أن تساعد أصحاب المصلحة في تقييم موضوعي للقضايا التي تستدعي ذلك.

8. استمرار تباطؤ بعض الوزرات في إنشاء وحدات حقوق الإنسان بهًا

لاحظت مؤسسة ماعت إن بعض الوزارات في الحكومة المصرية لا تزال تتباطئي في إنشاء وحدات لحقوق الإنسان رغم المطالبات البرلمانية ورغم توصية اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان حيث لم تتوافر معلومات عن خطوات قامت بهًا وزارات الصحة ووزارة العمل بمسماهًا الجديد بينما ناشدت وزارة الثقافة في ديسمبر 2022 الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لإنشاء الإدارة العامة لحقوق الإنسان بوزارة الثقافة مع ذلك لم تنشأ حتي نهاية العام الثاني علي إطلاق الإستراتيجية لتكون مهمتهًا وضع الخطط التنفيذية حول آليات إنفاذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، كما إن وزارة الصحة ورغم المطالبات البرلمانية المتكررة لإنشاء وحدة حقوق الإنسان بها لم تقدم علي ذلك.

9. الحاجة إلى تحديث وثيقة الإستراتيجية

لاحظت مؤسسة ماعت استخدام وثيقة الإستراتيجية التي تتكون من 78 صفحة مجموعة من العبارات التي تتعارض مع بعض القوانين التي جري اعتمادهًا بالفعل، فعلي سبيل المثال لا تزال تستخدم وثيقة الإستراتيجية عبارة "السجين" في حين إنه جري تغيير هذه العبارة إلى "نزيل" في تعديلات قانون السجون، كما تستخدم وثيقة الإستراتيجية عبارة "قطاع السجون" بينما جري تغيير هذه العبارة إلى " قطاع الحماية المجتمعية". كما جري تغيير كلمة "سجن" إلى "مركز الإصلاح والتأهيل". وجادل البعض بضرروة تحديث وثيقة الإستراتيجية لتشمل هذه التغيرات.

ثالثا: دور المجتمع المدني في متابعة الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان

في خطابه على هامش إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عام 2022 عامًا للمجتمع المدني، ودعا منظمات المجتمع

المدني خلال نفس الخطاب لمواصلة عملها التشاركي مع مؤسسات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة على كافة المستويات، ونشر الوعي بثقافة حقوق الإنسان، وقد اقرت الاستراتيجية نفسها بدور المجتمع المدني في تعزيز وحماية حقوق الإنسان بكافة أبعاده.

ويحظى المجتمع المدني بدورًا مركزيًا في متابعة وتنفيذ خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وهو الضلع الثالث بجانب الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو من المفترض أن يُناط به المشاركة في تنفيذ عدد من النتائج المستهدفة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

وقد ذُكر المجتمع المدني بما في ذلك الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب السياسية أكثر من أربعين مرة في وثيقة الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان.

ويمكن أن يكون للمجتمع المدني دورًا بناءً في تفعيل نتائج الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان من خلال ثلاث أدوار:

1. المتابعة والرصد

على الرغم من إن مسؤولية رصد تنفيذ النتائج المرجوة في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان تُناط في المقام الأول بالدولة المصرية ممثلة في اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان والسلطات الثلاثة؛ التنفيذية؛ التشريعية؛ القضائية، إلا إن المجتمع المدني، من المستحسن أن يُرحب به في إطار عملية متابعة تنفيذ الاستراتيجية باعتباره الممثل الأول لأصحاب المصلحة، وذلك من أجل إضفاء مزيد من الموضوعية على عملية متابعة تنفيذ النتائج. وفي الوقت ذاته ينبغي على المجتمع المدني أن يكون مستعدًا لهذه العملية من خلال منظمات قادرة على القيام بأعمال الرصد وشحذ همم الجهات المنوط بها تنفيذ الاستراتيجية من أجل تفعيل النتائج المستحقة في الاستراتيجية.

ويمكن متابعة تنفيذ الاستراتيجية من خلال رصد وتوثيق الإجراءات والسياسات والتدابير التي تقدم عليها الحكومة المصرية لتنفيذ ما جاء في الاستراتيجية وإصدار التقارير الفصلية أو السنوية بالتقدم التي أحرزته الحكومة فيما يخص تحقيق النتائج المستهدفة، وتذكير الحكومة بالنتائج التي لم تقدم على تنفيذها وتقديم توصيات عملية بما في ذلك مقترحات بمشاريع قوانين إلى الحكومة بخصوص التشريعات التي استهدفت الاستراتيجية إصدارها او تعديلها.

2. تقييم التنفيذ

من خلال إطلاع مؤسسة ماعت علي دليل الأمم المتحدة لخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، وجدنا أن العامل الحاسم في تنفيذ خطط العمل الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان هو مدي التشاور مع منظمات المجتمع المدني. لذلك يقع على المجتمع المدني مسؤولية في تقييم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، وتحديد بوضوح ما إذا كانت التشريعات والسياسات التي أقدمت عليها الحكومة تُطبق في الممارسة العملية، ومن هنا تأتي مسؤولية المجتمع المدني في تقييم تنفيذ الاستراتيجية من خلال تقييم آثر السياسات والتدابير والتشريعات التي تقرها الحكومة في الوصول للنتائج المستهدفة من الاستراتيجية على أرض الواقع، والإشارة إلى النتائج المستهدفة التي لم تشرع الحكومة في اتخاذ أي سياسات أو تدابير بشأن تنفيذها.

3. المساهمة في التنفيذ

اعترفت أجندة التنمية المستدامة 2030 التي التزمت بها مصر، بدور المجتمع المدني بالمشاركة في وضع الاستراتيجيات والسياسات الوطنية وفي عملية التنفيذ. ويمكن للمجتمع المدني، أن يحظى بدور أساسي في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وأن يبني على العلاقة التشاركية التي بدأت بداية من إصدار قانون ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019 واللائحة التنفيذية اللاحقة بالقانون. مرورًا بالمشاركة في إصدار الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وإعلان عام 2022 عامًا للمجتمع المدني ودعوة رئيس الجمهورية مؤسسات الدولة لاتباع نهج تشاركي مع منظمات المجتمع المدني علي نحو يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على كافة المستويات.

ويمكن أن تُساهم وتشارك منظمات المجتمع المدني في تنفيذ الاستراتيجية من خلال مجموعة من التدابير والخطوات تتمثل في الآتي:

3.1 اقتراح مشاريع القوانين

يُمكن للمجتمع المدني بمفهومه الواسع أي بما فيه من الأحزاب السياسية أن يقوم بدورًا في تنفيذ النتائج المستهدفة من المسار التشريعي في الاستراتيجية، وذلك من خلال اقتراح مشاريع القوانين التي استهدفتها نتائج الاستراتيجية، على سبيل المثال استهدفت الاستراتيجية في النتيجة رقم 7 أ الموضوع الفرعي الخاص بحقوق المرأة في المحور الثالث من الاستراتيجية إصدار " قانون شامل لحماية المرأة من العنف".

ويمكن لمنظمات المجتمع المدني التي يُمثل أحد مجالات عملها " المرأة"، اقتراح مشـــروع قانون يُعالج هذه القضـــية. يمكن أيضـــا لمنظمات المجتمع المدني التي تحظي بالمركز الاســـتشـــاري لدي المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي في الأمم المتحدة أن تُوصـــي بتعديل بعض القوانين التي تتناقض وجوهر الرؤية والمبادئ الأساسية للاستراتيجية والتي من بينها الدستور المصري، والاتفاقيات الدولية والإقليمية، ويمكن لهذه المنظمات اقتراح مشروع قانون بإنشـــاء مفوضـــية مكافحة التمييز على النحو الذي جاء في المادة 53 من الدســـتور المصـــري، وفي الفقرة (14.أ) من الملاحظات الختامية بشـــأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من الثامن إلى العاشر للدولة المصرية

3.2 المشاركة في التطوير المؤسسي

مـن المفتـرض أيضـا أن يكـون للمجتمـع المـدني دورًا فـي تعزيـز الوصـول إلـى النتـائج المسـتهدفة والتـي يتطلـب تحقيقهـا إجـراءات تنفيذيـة وتـدابير عمليـة ميـدانيا وعلـى أرض الواقـع. والمعنـي بـالإجراءات التنفيذيـة والعمليـة هُنـا لـيس الـدور الخـدمي التـي تؤديـه فـي الأصـل منظمـات المجتمـع المـدني، لكـن أن يُتـاح لهـذه المنظمـات أن تكـون طرفـاً اصـيلاً فـي صـياغة السياسـات العامـة التـي مـن شـأنها أن تـنعكس علـي تحسـين الحيـاة المعيشـية للسـكان ومعالجـة قضـاياهم، ولا يُعـد ذلـك انتقاصَـا مـن دور الدولـة أو حتـى استعاضـة عنـه ولكنـه تقـاطع لإرسـاء منظومـة متنوعـة وثريـة تتقبـل جميـع الآراء.

لكنـه فـي الأصـل سـيكون تفعيلًـا للنتيجـة رقـم 7 مـن الموضـوع الفرعـي الأول فـي المحـور الرابـع مـن الاسـتراتيجية، التـي اسـتهدفت "عقـد الشـراكات مـع القطـاع الخـاص والمجتمـع المـدني فـي مجـال تعزيـز الثقافـة المجتمعيـة بمبـادئ وقـيم حقـوق الإنسـان"، إن هـذه النتيجـة المسـتهدفة، دليـل غيـر قابـل للشـك علـى تجـاوز واضـعوا الاسـتراتيجية مفهـوم الشـراكة التقليـدي التـي كـان يحصـر هـذه الشـراكة بـين الدولـة والقطـاع الخـاص والمجتمـع المـدني فـي قضـايا التنميـة (أنظـر الشـكل أدنـاه). إلـي الشـراكة فـي تحسـين أوضـاع حقـوق الإنسـان بمـا فـي ذلـك الحقـوق الاقتصـادية والاجتماعية.

الشكل الثالث: الشراكة المتمثلة في قضايا التنمية وحقوق الإنسان

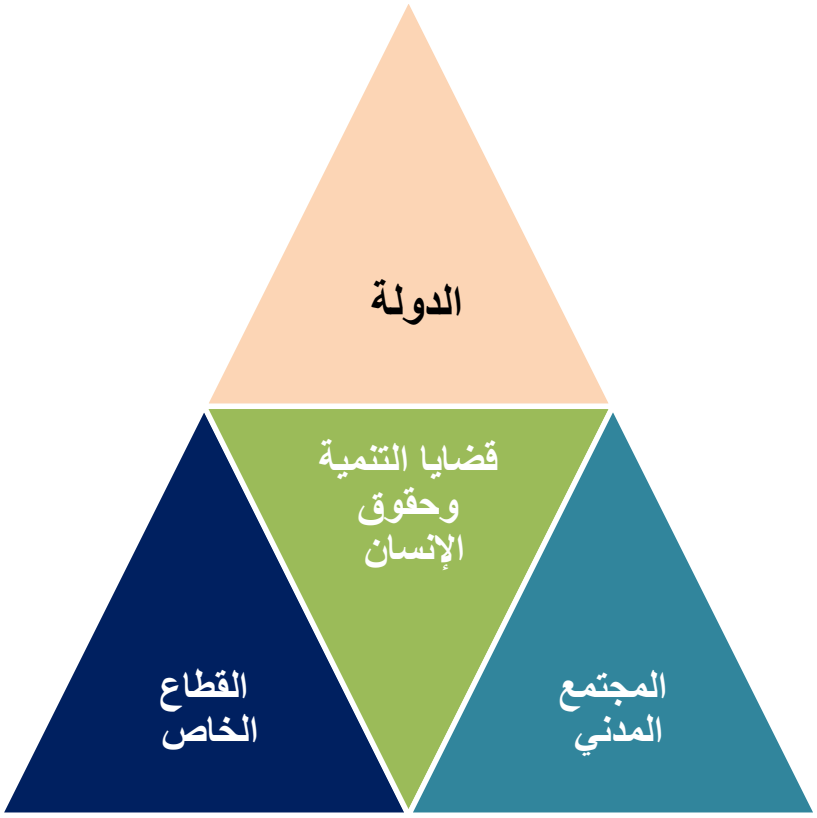

في سياق متصل، يُمكن للمجتمع المدني أن يقترح استراتيجيات وخطط وطنية في مواضيع فرعية ذكرتها الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان مثل، إعداد الخطة الوطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان في المراحل التعليمية المختلفة اتساقًا مع النتيجة المستهدفة رقم 1 في الموضوع الفرعي الثاني الخاص بإدماج مكونات حقوق الإنسان في مراحل التعليم المختلفة في المحور الرابع.

3.3 المشاركة في التثقيف وبناء القدرات

يُمكن للمجتمع المدني أيضا أن يحظى بدور واسع في المساهمة في تنفيذ النتائج المستهدفة من الاستراتيجية والتي تتطلب تثقيفًا وبناءً للقدرات في مجال حقوق الإنسان، وتقدر هذه النتائج بـ 42 نتيجة في وثيقة الاستراتيجية حسب تصنيف مؤسسة ماعت. لكن التثقيف وبناء القدرات لا يجب حصره في إقامة ورش عمل لا تتجاوز يومين وثلاثة فحسب، وهو ما نوهت إليه دراسة صادرة عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التي انتقدت ربط بناء القدرات بإقامة ورش لأيام محدودة، وأكدت إن التدريبات طويلة الأجل من شأنها إرساء مؤسسات قوية وموظفون لديهم وعي بحقوقهم وحقوق غيرهم من المواطنين. وتماشيًا مع ما سبق فإن المجتمع المدني في مصر، يمكن أن ينخرط في عملية وضع وكتابة برامج وخطط تدريبية في بناء القدرات للمؤسسات الحكومية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

وتري مؤسسة ماعت إن من بين النتائج التي يُمكن أن يُنظر لها كأولوية في هذا السياق، إجراء تدريبات يكون موضوعهًا الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مصر، وتدريب الموظفين المحليين على هذه المبادئ والأحكام المُدرجة في هذه الاتفاقيات.

التوصيات

- ضرورة العمل على وضع التشريعات ذات الأولوية في المحور الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على جدول أعمال دور الإنعقاد الرابع لمجلس النواب مثل قانون حرية تداول المعلومات والإحصاءات والبيانات الرسمية، وقانون حماية المبلغين والشهود؛ وقانون شامل لمكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة؛
- النظر في وضع منظمات المجتمع المدني التي لم تتمكن من توفيق اوضاعها بعد إغلاق المنظومة الإليكترونية في 11 ابريل 2023؛
- وضع خطة العمل التنفيذية الخاصة بالاستراتيجية لتحقيق النتائج التي تضمنتها وتوضيح الأدوار المنوطة بكل جهة لتنفيذ النتائج المستهدفة من الاستراتيجية والإطار الزمني لتحقيق كل نتيجة؛
- إجراء حوار مجتمعي بمشاركة المجالس القومية المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني وفقهاء القانون من أجل تنقيح ومراجعة قانون العقوبات الصادر في عام 1937 ليتوافق مع التغيرات المتسارعة في فلسفة العقاب والردع ويتيح العقوبات البديلة، كبديل للعقوبات السالبة للحرية في جرائم بسيطة ولا تنطوي على خطورة؛
- النظر في سرعة إصدار مشاريع القوانين المستهدفة من الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لاسيما تعديلات قانون الإجراءات الجنائية ومشروع قانون العمل الجديد ومشروع قانون الطفل الجديد ومشروع قانون منع الزواج المبكر؛
- النظر في تسريع وتيرة اعتماد الاستراتيجية الوطنية للتعليم في مجال حقوق الإنسان بما يتوافق مع النتائج المستهدفة في الإستراتيجية؛
- النظر في حث الوزرات التي لم تنشئ وحدات حقوق الإنسان بهًا علي تسريع وتيرة عملية إنشاء هذه الوحدات وتدريب الكوادر البشرية التي تتولي مهام هذه الوحدات؛

- النظر في تحديث وثيقة الإستراتيجية لتغيير العبارات والمصطلحات التي تتضمنها الإستراتيجية وجري تغييرهًا بالفعل بموجب تشريعات اعتمدها مجلس النواب ؛
- استحداث حقيبة وزارية جديدة تعني بحقوق الإنسان ليكون الوزير المسؤول عنها بمثابة حلقة وصل بين مختلف الوزارات والأجهزة في مصر للنهوض بحقوق الإنسان على النحو التي استهدفته الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان؛
- النظر في إجراء نقاش مجتمعي يشمل جميع اصحاب المصلحة للنظر في معضلة أزمة الديون وتأثيرهًا على حقوق الإنسان لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛
- النظر في زيادة موارد المؤسسات البحثة الحكومية المعنية إجراء البحوث والمسوح المتعلقة ببعض القضايا مثل عمالة الأطفال وتسريع وتيرة اجراء مسوح حديثة وشاملة؛
- نحث وزارة التضامن الأجتماعي على ايضاح الموقف من أكاديمية منظمات المجتمع المدني التي أعلنت الوزارة على العمل على إنشاءها لكن لم تمضي قدمًا في ذلك حتى الآن.